الغرفة

تصدر عن غرفة تجارة وصناعة عمان

العدد ٢٦٩ | أكتوبر - نوفمبر ٢٠٢٤

القطاع الخاص: دور يتعاظم في دعم الاقتصاد

يومًا مجيدًا
وعهدًا سعيدًا

A Glorious
Day,
A Prosperous
Reign

بقيادة جلالتكم،
ترتقي عُمان هام السماء
وينعـم أبناؤها بالرخاء

With your Majesty's leadership,
Oman is cherished and
people are blessed

SOHAR ALUMINIUM
ALUMINIUM DELIVERED RESPONSIBLY

www.sohar-aluminium.com

Sohar Aluminium | SoharAluminium | SoharAluminium | SoharAluminium | SoharAluminium.sa

OQGN

ننقل الغاز لمُستقبل

عُمان

العيد الوطني الـ 54 المجيد

oqgn.om | @weareoqgn

محتويات العدد

٨

جلالة السلطان يشيد بالشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص

١٠

الغرفة تثمن الإشادة السامية بدورها الفاعل في الشراكة مع الجهات الحكومية

٣٦

تعاون استراتيجي عماني اماراتي لتطوير صناعة الفيروكروم

٣٧

الرواس يشارك في مأدبة عشاء عمل على شرف زيارة رئيس وزراء بيلاروس

١٢

سلطنة عمان تحتفل بالعيد الوطني الـ ٥٤ للنهضة

٣٩

الغرفة تشارك في مؤتمر حول التحول الرقمي

٤٤

الغرفة تنظم لقاء حول إعداد برامج ومشاريع التوجهات الاستراتيجية

٢٠

ملتقى الدقم الخامس يستعرض الفرص الاستثمارية في عدد من القطاعات الحيوية

٣٠

الغرفة تؤكد الدور المحوري للمرأة العمانية في تحقيق التنمية المستدامة

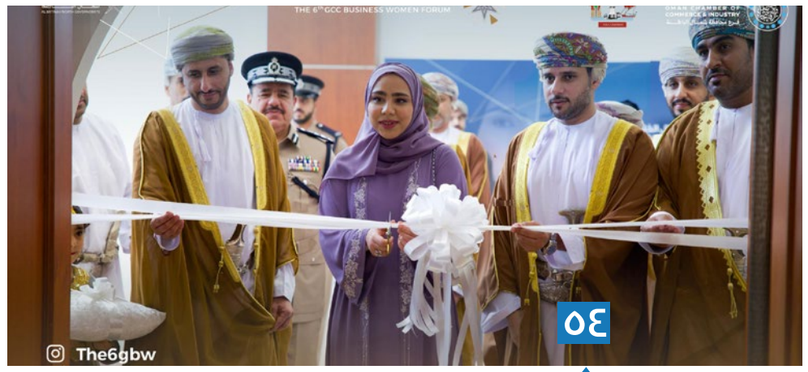

٥٤

منتدى صاحبات الأعمال الخليجيات يؤكد على أهمية تشجيع الابتكار والشراكات

الغرفة

العدد ٢٦٩

أكتوبر – نوفمبر ٢٠٢٤

رئيس التحرير

سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس

مدير التحرير

صالح بن جمعة البلوشي

هيئة التحرير

محمد بن درويش البلوشي
ربيعة بنت سعيد الحارثية
عصام بن أحمد البلوشي
شفيقة بنت علي الشيبية
ابتسام بنت سالم السعدية
محمد بن سالم الكلباني
حمود بن حمد البريكي
يونس بن خلفان الشكيلي

التواصل والاستفسار

٢٤٧٦٣٨١٩

للاعلان في المجلة

٩٩٤٥٨٩٥٨ / ٩٨٠٤٩٣٦٩
shaikh.ahmed@umsoman.com
fareeda@umsoman.com

التصميم

ums group
المتحدة لخدمة وسائل الإعلام
هاتف: ٢٤٧٠٠٨٩٦ | فاكس: ٢٤٧٠٧٩٣٩
الموقع: umsoman.com

افتتاحية العدد

القطاع الخاص: شريك تحقيق التطلعات الوطنية

تحتفل سلطنة عمان هذا العام بالذكرى الرابعة والخمسين للعيد الوطني للنهضة المجيدة، وهي مناسبة عزيزة تتجدد معها مشاعر الفخر والاعتزاز بما حققته البلاد من إنجازات، وتستمر في مسيرة البناء والتقدم تحت القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه.– تأتي هذه الذكرى ونحن نشهد تطورات متسارعة على مختلف الأصعدة، خاصة في المجال الاقتصادي، الذي يشكل محورًا رئيسيًا في تحقيق الاستدامة والتنمية، ويدفع عجلة النمو لتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠.

وبهذه المناسبة يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة الغرفة وكافة منتسبيها من القطاع الخاص العماني والجهاز التنفيذي للغرفة أن نرفع إلى مقام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله – أسمى آيات التهاني والتبريكات وإلى عموم أبناء عمان المخلصين. ونحن إذ نحتفل بهذه المناسبة الوطنية العزيزة، فإننا نعرب عن فخرنا واعتزازنا بما حققته سلطنة عمان من إنجازات تحت قيادة جلالته الحكيمة، التي وضعت سلطنة عمان على مسار التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي، مجددين العهد على مواصلة العمل الجاد والدؤوب لتحقيق التطلعات المستقبلية، والإسهام في تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، داعين الله أن يعيد هذه المناسبة على جلالته وعمان وشعبها بمزيد من التقدم والازدهار.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نثمن الإشادة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله – بالقطاع الخاص ودوره في دعم الاقتصاد الوطني وذلك خلال تفضُّل جلالته بلقاء أصحاب وصاحبات الأعمال وعدد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بقصر البركة العامر، واهتمام جلالته بتمكين القطاع ليكون شريكًا فعّالًا في قيادة التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يعكس اللقاء حرص المقام السامي بالتواصل المستمر بين القطاعين الحكومي والخاص لبحث التحديات التي تواجه رجال الاعمال والمستثمرين واصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحلول المناسبة لتمكين مجتمع الاعمال.

ونحن في الغرفة نؤكد التزمنا بالتوجيهات السامية ومواصلة العمل وتكثيف الجهود للمساهمة في تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠ والاستفادة من الحوافز الاقتصادية والبرامج والمبادرات التي أطلقتها الحكومة لدعم القطاع الخاص.

لقد كان الاقتصاد الوطني دائمًا محور اهتمام الحكومة، التي عملت على توفير بيئة استثمارية جاذبة تواكب التطورات العالمية. وقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة تطورات هامة في هذا المجال، مثل تسهيل الإجراءات الاستثمارية وتقديم حوافز إضافية للشركات الأجنبية والمحلية، كما تم تفعيل برامج تدعم الابتكار والتكنولوجيا وتوفر فرصًا استثمارية واعدة، ما يساهم في تعزيز مكانة السلطنة كوجهة مفضلة للمستثمرين.

إن دور القطاع الخاص في هذه المرحلة هو محوري للغاية، إذ يعول عليه قيادة الاقتصاد العماني نحو تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية عمان ٢٠٤٠، والتي تركز على التنويع الاقتصادي وتعزيز مشاركة القطاعات غير النفطية. وفي هذا الإطار، تبذل جهودًا حثيثة لتعزيز دور القطاع الخاص ودفعه للارتقاء بأدائه، من خلال إطلاق مبادرات وبرامج تدعم الأعمال التجارية وتوفر فرصًا للتعاون بين الشركات المحلية والعالمية.

إن الاحتفال بالعيد الوطني هو ليس فقط مناسبة للاحتفاء بالماضي، بل هو فرصة لاستشراف المستقبل واستحضار الطموحات التي تقودنا نحو مزيد من التقدم والازدهار.

حفظ الله سلطنة عمان وقائدها وشعبها، وكل عام والجميع بخير وتقدم.

رئيس التحرير

رؤية عُمان 2040
تقدم بثقة
Moving Forward with Confidence

شريك النمو في مسيرة تقدم البلاد

بكل الفخر والاعتزاز تتقدم مجموعة كيمجي رامداس ومؤسستها لتنمية المجتمع "إشراقة" بأسمى آيات التهاني والتبريكات لحضرة صاحب الجلالة **السلطان هيثم بن طارق المعظم** – أعزه الله وأبقاه -
والشعب العُماني الأبي بمناسبة **العيد الوطني الرابع والخمسين** المجيد للنهضة.

بينما تواصل سلطنة عُمان مسيرتها المشرقة نحو التقدم والنجاح، نلتزم بقيادة المبادرات المستدامة التي تركز على المستقبل وتعزز رفعة وازدهار وطننا، بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠. معًا، نُرسخ إرثًا غنيًا بالابتكار والتميز.

كيمجي رامداس
KHIMJI RAMDAS

تفضل والتقى بممثلين عن القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة

جلالة السلطان

يشيد بالشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص

تفضَّل حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- والتقى بقصر البركة العامر بأصحاب وصاحبات الأعمال وعدد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

وقد افتتح جلالته -أعزه الله- اللقاء بالتوجه إلى الخالق عزَّ وجلَّ بالحمد والثناء على ما أنعم به على عُمان من خير عميم، وأفضال عديدة، ونماء واستقرار، سائلاً المولى سبحانه أن يديم هذه النعم على الوطن والمواطنين، وأن تكلل كافة الجهود الخيِّرة بالتوفيق والنجاح.

واستهل جلالته -أبقاه الله- اللقاء باستعراض الأداء المالي والاقتصادي للدولة، وما تحقق من نتائج إيجابية، كان للشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص إسهام واضح فيها تمثلت في نمو الناتج المحلي الإجمالي، واستمرار تحسُّن التصنيف الائتماني للبلاد، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز ثقة رجال الأعمال والمستثمرين، وإيجاد بيئة استثمارية جاذبة تساهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي إطار الحرص السامي لجلالته -أيده الله- على تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، أكد على استمرار اللقاءات مع القطاع الخاص والاستماع لمرئيات رجال الأعمال ومناقشة المقترحات والتحديات التي تواجه القطاع بهدف ضمان توفير بيئة ملائمة لتعزيز الاستثمارات وتنمية الاقتصاد المحلي، وفي هذا الصدد أشار جلالته إلى التقارب الذي لمسه رجال الأعمال بين القطاعين العام والخاص، مشيدًا بما تقوم به اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من لقاءات دورية مع رجال الأعمال والمستثمرين، بالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة عُمان، من أجل التواصل المستمر بين القطاعين الحكومي والخاص لبحث التحديات التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحلول المناسبة لها.

وبعد أن أوضح جلالته -حفظه الله- بأن ملف تشغيل الباحثين عن عمل يحتل المرتبة الأولى ضمن سُلَّم الأولويات لدى الحكومة، فقد أكد على دور القطاع الخاص في التشغيل وأن يتحمل المسؤولية جنبًا إلى جنب مع الحكومة لتوفير فرص عمل للمواطنين وتدريبهم وتأهيلهم من خلال الاستفادة من الحوافز الاقتصادية والبرامج والمبادرات التي أطلقتها الحكومة لدعم القطاع الخاص.

وفي حديثه حول القطاع المصرفي، أكد جلالته -أعزه الله- على أهمية هذا القطاع الذي يعدُّ حجر الزاوية في الاقتصادات الحديثة ولاعبًا أساسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتشكيل بيئة الأعمال، موجهًا بأن يواكب القطاع المصرفي العُماني واقع التطورات الحاصلة في السياسات المصرفية والمالية العالمية التي تصب في دعم بيئة الأعمال وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد خلال المرحلة القادمة.

وبعد أن أشار جلالته -أبقاه الله- إلى اعتماد السياسة الوطنية للمحتوى المحلي، التي تهدف إلى رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز نموه، أكّد على أهمية قيام القطاع الخاص بالإسهام في الدفع بتلك السياسة إلى النجاح، من خلال توطين الصناعات وإعطاء الأولوية في مشترياته ومناقصاته للمنتجات المحلية، بما يسهم في توفير فرص عمل للمواطنين ويقلل من الاعتماد على الواردات، ويعزز من حجم الصادرات، ويزيد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا السياق أكد جلالته -أيده الله- على أهمية قيام القطاع الخاص بالعمل على تحديث وتطوير المنتجات المُصنَّعة محليًا، وتحسين جودتها لتكون خيارًا مفضلًا للمستهلكين ولتستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

جلالة السلطان يؤكد على:

- استمرار اللقاءات مع القطاع الخاص ورجال الأعمال والاستماع لمرئياتهم ومناقشة المقترحات والتحديات التي تواجه القطاع
- دور القطاع الخاص في التشغيل وتوفير فرص عمل للمواطنين وتدريبهم وتأهيلهم من خلال الاستفادة من الحوافز المبادرات الحكومية
- دور القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي وتشكيل بيئة الأعمال ويوجه القطاع بأن يواكب التطورات
- أهمية قيام القطاع الخاص بالإسهام في توطين الصناعات وإعطاء الأولوية في مشترياته ومناقصاته للمنتجات المحلية
- أهمية قيام القطاع الخاص بتحديث وتطوير المنتجات المُصنَّعة محليًا وتحسين جودتها لتعزيز تنافسيتها

الغرفة تثمن الإشادة السامية

بدورها الفاعل في الشراكة مع الجهات الحكومية

ثمنت غرفة تجارة وصناعة عمان الإشادة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – لدورها الفاعل في الشراكة مع الجهات الحكومية لتحقيق التقارب بين القطاعين العام والخاص، وذلك خلال تفضُّل جلالته بلقاء أصحاب وصاحبات الأعمال وعدد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بقصر البركة العامر.

وثمنت الغرفة حرص واهتمام المقام السامي – ايده الله – بالتواصل المستمر بين القطاعين الحكومي والخاص لبحث التحديات التي تواجه رجال الاعمال والمستثمرين واحصاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحلول المناسبة لتمكين مجتمع الاعمال. مؤكدة التزامها بالتوجيهات السامية ومواصلة العطاء وتكثيف الجهود لتحقيق رؤية عمان ٢٠٤٠ والاستفادة من الحوافز الاقتصادية والبرامج والمبادرات التي أطلقتها الحكومة لدعم القطاع الخاص.

هذا وثمن سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان تفضُّل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – بلقاء أصحاب وصاحبات الأعمال وعدد من أصحاب المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بقصر البركة العامر.

وقال سعادته " تشرفنا بهذا اللقاء الذي يعكس الاهتمام السامي من لدن قائد البلاد المفدى بالقطاع الخاص وتمكينه للقيام بدوره في قيادة اقتصاد تنافسي مندمج مع الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص.

وأضاف سعادته "إن هذا اللقاء هو أكبر دافع لغرفة تجارة وصناعة عمان باعتبارها الممثل الرسمي للقطاع الخاص للمضي قدما في تعزيز نمو واستدامة الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث عكفت الغرفة على اعداد التوجيهات الاستراتيجية المنسجمة مع رؤية عمان ٢٠٤٠ وشرعت في تنفيذ هذه التوجهات.

كما ثمن سعادته اشادة جلالته إبقاء الله بدور اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق الوثيق مع غرفة تجارة وصناعة عمان في عقد اللقاءات الدورية مع اصحاب وصاحبات الاعمال والمستثمرين.

سلطنة عمان تحتفل بالعيد الوطني الـ ٥٤ للنهضة

القطاع الخاص .. دور يتعاظم في تحقيق التطلعات الوطنية

تحتفل سلطنة عمان بالعيد الوطني الرابع والخمسين للنهضة، لتستعرض مسيرة حافلة بالإنجازات والتطورات الاقتصادية المستدامة تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله ورعاه –. في ظل دور يتعاظم للقطاع الخاص لتحقيق التطلعات الوطنية، وتبرز غرفة تجارة وصناعة عمان كأحد الأعمدة الأساسية التي تعزز دور هذا القطاع، في ظل إشادة سامية بأهميته في دعم الاقتصاد الوطني، وبناء مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام.

تقف سلطنة عمان وهي تحتفل بالعيد الوطني الرابع والخمسين للنهضة شاهدًا على مسيرة مليئة بالإنجازات والتطورات الاقتصادية المستمرة تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله ورعاه. فمنذ توليه مقاليد الحكم، عمل جلالته على ترسيخ الرؤية الاستراتيجية لعمان ٢٠٤٠، حيث تركز جهوده على تعزيز الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الكفاءة والتنافسية بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد شهدت سلطنة عمان خلال السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة في مختلف المجالات الاقتصادية، نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي هدفت إلى دعم بيئة الأعمال وتعزيز القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي في مسيرة التنمية. إذ يُعدّ القطاع الخاص اليوم شريكًا فاعلًا في بناء اقتصاد قوي ومتنوع، وذلك في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠، التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل الوطني.

وقد عملت الحكومة على تعزيز البنية التحتية الاقتصادية وتوفير مناخ استثماري جاذب يُشجّع على الابتكار والتنافسية. وقد ساهمت السياسات الاقتصادية الحكيمة في رفع مستوى التصنيف الائتماني للسلطنة، مما يعكس ثقة المؤسسات المالية الدولية في استقرار الاقتصاد العماني وقدرته على مواجهة التحديات.

كما تركزت الجهود في بناء منظومة متكاملة لتطوير المشاريع الاستراتيجية الكبرى في مجالات الصناعة والطاقة واللوجستيات، إضافة إلى التوسع في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، بهدف مواكبة التطورات العالمية وتحقيق النمو المستدام.

وتولي السلطنة أهمية بالغة لتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، حيث تسعى الحكومة إلى توفير بيئة مواتية تمكن الشركات والمؤسسات من النمو والابتكار. وقد أسهمت الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المشجعة للاستثمار في خلق بيئة خصبة لدعم ريادة الأعمال وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني.

وتعمل الحكومة على توجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والاستراتيجية مثل الصناعة والسياحة والزراعة، بالإضافة إلى تبني أحدث التقنيات الرقمية التي تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز التنافسية في الأسواق العالمية.

وتلعب غرفة تجارة وصناعة عمان دورًا محوريًا في تعزيز حضور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، حيث تعمل الغرفة بشكل مستمر على تطوير الخدمات التي تقدمها لأعضائها من الشركات والمؤسسات التجارية، بما يتماشى مع احتياجات السوق والتطورات الاقتصادية العالمية. وقد بادرت الغرفة بإطلاق العديد من البرامج والمبادرات الهادفة إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي وتحفيز الابتكار وتطوير المهارات القيادية لرجال الأعمال في السلطنة.

كما تساهم الغرفة في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما يحقق تضافر الجهود لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وتسعى الغرفة إلى رفع مستوى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية ودعم المبادرات التي تسهم في زيادة الصادرات الوطنية.

وفي إطار دعم الحكومة والرؤية الاستراتيجية لعمان ٢٠٤٠، تعمل غرفة تجارة وصناعة عمان على تعزيز حضور القطاع الخاص على الساحة الإقليمية والدولية، من خلال تنظيم الوفود التجارية والمشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية التي تهدف إلى فتح آفاق جديدة للشركات العمانية في الأسواق الخارجية. كما تسعى الغرفة إلى بناء شراكات اقتصادية مع دول العالم، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص العماني.

وبهذه المناسبة عبر سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان: "بأن عمان تواصل كتابة تاريخها العريق، مستكملة مسيرة النهضة المتجددة تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه. بعد أن تمكنت من تجاوز التحديات الاقتصادية بفضل استراتيجيات الاستدامة المالية وبرامج التحفيز الاقتصادي، وذلك في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تسعى نحو تحقيق أهداف طموحة واقعية تضع القطاع الخاص في مركز قيادة الاقتصاد الوطني وربطه بالاقتصاد العالمي.

وأضاف سعادته أن هذه المناسبة العزيزة تأتي في وقت يتلقى فيه القطاع الخاص دعماً كبيراً ومستداماً من جلالة السلطان المفدى – أعزه الله – مما يمكّن هذا القطاع من مواصلة دوره الريادي في تحويل سلطنة عمان إلى مركز أعمال إقليمي ووجهة مفضلة للاستثمار. وقد حظي القطاع الخاص بدفعة قوية مع الإشادة السامية التي عبر عنها جلالة السلطان في لقائه مع أصحاب وصاحبات الأعمال، بما في ذلك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العام الماضي، مؤكداً على حرص جلالته على متابعة هذا القطاع عن كثب وتعزيز التواصل والشراكة بينه وبين الحكومة.

وأكد الشيخ فيصل أن إشادة جلالته تعكس التزام السلطنة بتوفير بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمارات، مشيراً إلى أن التكامل بين الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الشركات الناشئة، يسهم في إيجاد حلول مبتكرة وخلق فرص عمل مميزة. كما أوضح أن غرفة تجارة وصناعة عمان، بصفتها الممثل الرسمي للقطاع الخاص، ستواصل تحمل مسؤولياتها في تمكين القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في قطاعات التنويع الاقتصادي، مستفيدة من الصلاحيات التي تم منحها لها في ظل النظام الجديد للغرفة، بما ينسجم مع أهداف التنمية في رؤية عمان ٢٠٤٠.

واختتم سعادته بالتأكيد على أن الغرفة ستواصل دعم القطاع الخاص ليكون جزءاً فاعلاً في تحقيق تطلعات السلطنة المستقبلية والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

نمو مستدام

وتحدث المهندس طلال بن سالم العزري: "يلعب القطاع الخاص في سلطنة عُمان دورًا حيويًا، حيث يُعد المصدر الأكبر لفرص العمل، ويعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على استثماراته. في ظل تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهدافها التي تسعى لتحقيق نمو مستدام ومتنوع، يتولى القطاع الخاص دور الشريك الرئيسي في هذه العملية، ليصبح المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وتوفير الوظائف. كما تعزز الحكومة من هذا الدور عبر التركيز على تحسين موقع السلطنة في المؤشرات الدولية المرتبطة بجاذبية الاستثمار وتنافسية الاقتصاد والابتكار، مثل مؤشرات الحرية الاقتصادية، ريادة

الشيخ فيصل الرواس:
الغرفة ستواصل دعم القطاع الخاص ليكون جزءاً فاعلاً في تحقيق تطلعات السلطنة المستقبلية

م طلال العزري:
علينا العمل على تهيئة بيئة الأعمال لتكون تنافسية وجاذبة فالنمو لن يتحقق في بيئة تفتقر للتنافسية

الأعمال، الابتكار، وتنافسية بيئة الأعمال."

وأضاف العزري: "إن تمكين القطاع الخاص يتطلب خطط عمل واستراتيجيات واضحة تدعم تحقيق هذا الهدف. علينا العمل على تهيئة بيئة الأعمال لتكون تنافسية وجاذبة للاستثمارات، مع توفير فرص عمل مستدامة. ويتطلب ذلك من الحكومة دورًا تنظيميًا يتسم بالكفاءة والإدارة السلسة. البداية تكون بتعزيز تنافسية بيئة الأعمال، حيث لا يمكن لقطاع خاص أن ينمو في بيئة تفتقر إلى التنافسية الشاملة بين جميع القطاعات. وبعد ذلك، تأتي أهمية توفير الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات المحلية والدولية."

وفيما يتعلق بدور الغرفة في دعم القطاع الخاص، قال المهندس طلال العزري: "تلعب غرفة تجارة وصناعة عمان دورًا أساسيًا في تحسين بيئة الأعمال في السلطنة، من خلال تقديم المقترحات والمشورات التي تدعم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما تبرز الغرفة كجهة فاعلة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيزها، سواء من خلال تنظيم الوفود التجارية القادمة إلى البلاد أو عن طريق تشجيع الشراكات بين القطاع الخاص المحلي والدولي. لا يمكن أن نغفل جهود الغرفة في الترويج للسوق العماني واستكشاف الفرص التجارية والاستثمارية الحقيقية، مما يساهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني."

تحقيق التطلعات الوطنية

ويؤكد المهندس علي بن محمد الحامدي، الرئيس التنفيذي لشركة أرز للهندسة والاستثمار القابضة ورئيس لجنة الأمن الغذائي بفرع غرفة تجارة وصناعة عمان في شمال الباطنة، على أهمية الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في دعم تحقيق التطلعات الوطنية والنمو في سلطنة عمان، مشيرًا إلى أن هذه الشراكة تجسدت بوضوح في رؤية عمان ٢٠٤٠.

وأضاف "أن القطاع الخاص يمثل الأداة التنفيذية التي تتحقق من خلالها رؤى وأهداف القطاع العام، خاصة في تقديم الخدمات بمختلف أنواعها. وأن الحكومة اعتمدت منذ فترة طويلة نظام الخصخصة، مما سمح للقطاع الخاص بتولي مهام تنفيذ الخدمات الإدارية والتجارية بكفاءة أعلى وقدرة أكبر على تلبية احتياجات العملاء وتقليل التكاليف. في حين تركز دور القطاع العام على الإشراف ورسم السياسات وتطبيق مبادئ الحوكمة، يقوم القطاع الخاص بدور كبير في إنتاج السلع وتوزيعها، بالإضافة إلى الإسهام في عمليات الاستيراد والتصدير، مما يعزز من مستوى الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل وطنية، ويساهم في توافر العملة الصعبة.

وأوضح الحامدي أن تمكين القطاع الخاص ليؤدي دوره المنشود يتطلب الاستقرار التشريعي والإجرائي لفترة لا تقل عن خمس سنوات، حتى تتمكن المشاريع من النمو وتحقيق أهدافها. كما أكد على ضرورة تسريع الإجراءات التي تتولاها الجهات الحكومية، خاصة التصاريح التي لا تزال تشكل تحديًا أمام المستثمرين. ورغم التقدم الملحوظ في الخدمات الإلكترونية الحكومية، إلا أن البيروقراطية لا تزال تمثل عائقًا في بعض المؤسسات. وأشار أيضًا إلى أهمية ضخ السيولة في السوق عبر مشاريع التنمية الكبيرة، لأنها تؤثر إيجابيًا على حركة السوق وتعزز من القوة الشرائية. وشدد على ضرورة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدًا أنها تحتاج إلى المزيد من الاهتمام والرعاية رغم التسهيلات المقدمة لها.

وحول دور الغرفة في تعزيز القطاع الخاص، أشار الحامدي إلى أن الغرفة، باعتبارها الممثل الرسمي للقطاع الخاص أمام الحكومة، تلعب دورًا كبيرًا في مواجهة التحديات، ورغم تنظيمها للملتقيات والمعارض واستقبال الوفود التجارية، إلا أن الحامدي يرى أن هذا الجهد لا يكفي، ويعتقد أن الغرفة تحتاج إلى تفعيل دورها بشكل أكبر. وأقترح ضرورة تصنيف القطاعات التي يعمل فيها القطاع الخاص في كل محافظة على حدة، وتطوير قاعدة بيانات متجددة تتاح للمستثمرين للاطلاع على الفرص الاستثمارية ومستوى الطلب وعدد المنافسين. كما أشار إلى أهمية تصدي الغرفة للقرارات الحكومية التي قد تضر بالقطاع الخاص، سواء في المرحلة التشريعية أو عند صدور قرارات تنظيمية من الجهات الحكومية. وأكد على ضرورة بناء استراتيجيات تتبعية لدعم نمو الشركات في مختلف المحافظات والقطاعات، وتحديد التحديات التي تواجهها ومساعدتها في التغلب عليها، مما يساهم في الحفاظ على العمالة الوطنية ويقلل من مخاطر تسريحها.

دور محوري

من جانبه أكد عوض بن خلف المياسي، الرئيس التنفيذي لشركة تعاون الخير، على الأهمية الكبرى لدور القطاع الخاص في دعم التطلعات الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي في سلطنة عمان. مشيرا إلى أن القطاع الخاص يلعب دورًا محوريًا في تطوير البنية التحتية والمشاريع التنموية، إلى جانب مساهمته الحيوية في الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل، وتوفير السلع والخدمات، وتحفيز النمو الاقتصادي. كما أنه يشكل مصدرًا مهمًا لإيرادات الضرائب للحكومات، مما يجعله شريكًا استراتيجيًا في اقتصاديات الدول الحديثة، ومساهمًا أساسياً في عملية التنمية الشاملة والمستدامة. وتنعكس هذه المساهمة إما بشكل مباشر من خلال المشاريع التي ينفذها أو من خلال الأثر غير المباشر الذي تحدثه هذه المشاريع في مختلف قطاعات الإنتاج.

وتحدث المياسي عن أهمية تمكين القطاع الخاص ليلعب دوره المنشود في المرحلة المقبلة، مشيرًا إلى أن ذلك يتطلب التركيز على توظيف المخرجات التعليمية التي يحتاجها القطاع الخاص. بدون كوادر بشرية وطنية متطورة ومجهزة بأحدث العلوم والمهارات، لن يتمكن القطاع الخاص من النمو والتطور. ويعتبر هذا الأمر ممكنًا فقط من خلال منظومة تعليمية متقدمة تستند إلى مبادئ واضحة. كما يشمل التمكين تهيئة بيئة الأعمال، وإلغاء الضرائب والرسوم والغرامات، وتسهيل الإجراءات، ودعم القطاع الخاص ماديًا ومعنويًا ولوجستيًا. وشدد على أهمية إنشاء محطة واحدة لإنجاز المعاملات الحكومية لتسهيل الأمور على المستثمرين، إلى جانب الحاجة إلى تمويل المشاريع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة. وأكد أن الحكومة تبذل جهودًا كبيرة في تنفيذ هذه الركائز لتلبية أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" بفضل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان وتضافر جهود القطاع الخاص.

فيما يتعلق بدور غرفة تجارة وصناعة عُمان، أشاد المياسي بإطلاق الغرفة لستة توجهات استراتيجية تتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠. وتشمل هذه التوجهات تحسين بيئة الأعمال، الشراكة في التنمية الاقتصادية للمحافظات، وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، ركزت الغرفة على إرساء مبادئ الحوكمة، وتحسين بيئة العمل الداخلية، وتحقيق التحول الرقمي تماشيًا مع التحول الرقمي الحكومي. وأكد المياسي أن الغرفة قامت بمبادرات هامة لدعم سوق العمل والقطاع الخاص، ولكن يجب تعزيز هذا الدور من خلال مشاركة أكبر في صنع القرارات المتعلقة بالقطاع الخاص، وتخفيف الأعباء والمسؤوليات عنه، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار في جميع محافظات السلطنة.

كما أشار إلى أهمية تقييم الفائدة من الوفود التجارية التي تسيرها الغرفة دوريًا، لقياس مدى تأثيرها على سوق العمل وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة. ورغم أن الغرفة تحظى بمكانة بارزة في هذا المجال، يعتقد المياسي أن تسليط الضوء على مدى الفائدة المحققة يمكن أن يعزز من فهم تأثير هذه الوفود على الاقتصاد المحلي وفتح آفاق استثمارية جديدة.

تمكين المؤسسات

خالد بن سعيد بن خلفان العيسري، رئيس شركة الاستقامة

م علي الحامدي:
ضرورة تسريع الإجراءات في بعض الجهات الحكومية فالبيروقراطية لا تزال تمثل عائقًا

عوض المياسي:
المرحلة تتطلب التركيز على توظيف المخرجات التعليمية التي يحتاجها القطاع الخاص

خالد العيسري:
ضرورة وجود رأس المال الجريء نظرًا لارتفاع تكاليف التشغيل

للفضائيات العالمية، أكد على الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في دعم التطلعات الوطنية وتعزيز النمو والتطور في سلطنة عمان. وأوضح أن القطاع الخاص يسعى لتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، وذلك من خلال تنفيذ البرامج المدرجة في الخطة الخمسية العاشرة، بهدف تمكين المؤسسات والشركات الخاصة وتعزيز قدراتها. وأشار إلى الاستفادة من التشريعات الاقتصادية التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات، واطلاق مبادرات نوعية تضيف قيمة للاقتصاد الوطني، وتعزز من التنويع والاستدامة في المشاريع الاستراتيجية الطموحة. كما أكد على أن بيئة الأعمال في السلطنة مهيأة لدعم تنافسية القطاع الخاص، مشيرًا إلى الاستفادة من المحفزات التي تسهل إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية والعمل في عمان، والتركيز على اقتصاد المعرفة وتوطين التقنيات ودعم الابتكارات المرتبطة بالثورة الصناعية.

وفيما يتعلق بتمكين القطاع الخاص للقيام بدوره المنتظر في المرحلة المقبلة، يرى العيسري أن الأمر يتطلب ثبات القوانين، مشيرًا إلى أن التغيرات القانونية الأخيرة قد تسببت في تردد بعض رواد الأعمال، خاصة مع فتح الاستثمار الأجنبي حتى لصغار المستثمرين الذين قد لا يمتلكون رأس المال الكافي، وأكد على أهمية وجود رأس المال الجريء، نظرًا لارتفاع تكاليف التشغيل والإنتاج، مما يعزز من قدرات القطاع الخاص على الابتكار، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، واستغلال الفرص المتاحة ومعالجة التحديات. كما شدد على أهمية الإدارة الاقتصادية المؤهلة في مؤسسات القطاع الخاص، حيث يقع على عاتقها تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح، بما يضمن تحقيق الأداء الفعّال في المرحلة المقبلة.

وعن دور غرفة تجارة وصناعة عمان في تعزيز القطاع الخاص، أشار العيسري إلى أن تنظيم الوفود التجارية، سواء من وإلى السلطنة، يعد من أهم عوامل تمكين القطاع الخاص. ويعتبر أن هذه المبادرات تعزز من قدرات رجال الأعمال وتدعم شراكاتهم التجارية مع مؤسسات وكيانات اقتصادية في مختلف دول الإقليم والعالم. وأضاف أن الوفود التجارية تفتح فرصًا استثمارية وتجارية جديدة، وتحقق نتائج ملموسة من خلال توقيع اتفاقيات شراكة بين الشركات العمانية ونظيراتها، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتزويده بالخبرات والتكنولوجيا المتقدمة، بما يعزز من مسار الإنتاج ويرفع من معدلات التصدير.

ركيزة اساسية

وأوضح سعيد بن حسن تبوك، رئيس اللجنة الاقتصادية بفرع غرفة تجارة وصناعة عمان في محافظة ظفار بان القطاع الخاص يلعب دوراً محورياً في دعم التطلعات الوطنية والنمو والتطور في سلطنة عمان، حيث يعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠. يسهم هذا القطاع في توفير فرص العمل للقوى العاملة الوطنية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن ٧٦٪ من العاملين في السلطنة يعملون في القطاع الخاص، مما يجعله شريكاً أساسياً في الحد من البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز الاقتصاد الوطني ويدعم التنمية المستدامة. يعمل على توفير بيئة تنافسية تشجع على الابتكار وتطوير البنية التحتية اللازمة لدعم مشروعات جديدة، وهو ما يسهم في تنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

وأشار إلى انه من الضروري أن يتمتع القطاع الخاص بصلاحيات أوسع، مع وجود تشريعات واضحة تدعم استثماراته وتعزز بيئة الأعمال. يتطلب الأمر أيضًا توفير دعم مستمر في مجالات التمويل والتدريب، مما يسهل على الشركات الصغيرة والمتوسطة النمو والازدهار.

وأكد بان الغرفة تلعب دوراً محورياً في دعم وتعزيز القطاع الخاص، حيث تعتبر الجسر الذي يربط بين القطاع الخاص والحكومة من جهة، والعالم الخارجي من جهة أخرى. من خلال تسيير الوفود التجارية إلى الدول المختلفة واستضافة الوفود الزائرة إلى السلطنة، تسعى الغرفة إلى فتح قنوات جديدة للتعاون الاقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية. مشيرا إلى أن هذه الجهود تساهم في تعريف رجال الأعمال العمانيين بالفرص المتاحة في الأسواق الخارجية، مما يتيح لهم إبرام شراكات استراتيجية وفتح آفاق جديدة للاستثمارات.

محسن حيدر درويش ش.م.م.
MOHSIN HAIDER DARWISH L.L.C.

كما تسهم استضافة الوفود التجارية في تقديم السلطنة كوجهة استثمارية جاذبة، وتعريف الشركات الأجنبية بالمقومات الاقتصادية المتنوعة الموجودة في البلاد.

واختتم حديثه قائلا " عبر هذه الأنشطة، تعمل الغرفة على تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتحفيز النمو الاقتصادي، مما يعود بالفائدة على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. تسهم هذه المبادرات في تعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات، وتضع القطاع الخاص العماني في موقع متميز على خريطة الاستثمار العالمية، لتكون له مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للسلطنة.

شريك اساسي

وأشار علي بن سالم بن سيف الزيدي، رئيس شركة علي بن سالم الزيدي للتجارة، أن القطاع الخاص يلعب دورًا حيويًا في دعم التطلعات الوطنية، حيث يمثل شريكًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة. وتأتي أهمية القطاع الخاص من خلال تحفيز الاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل، فضلًا عن دوره في توفير فرص العمل وتوطين الابتكار والتكنولوجيا، وهو ما يساهم في رفع القدرة التنافسية للشركات والمؤسسات العمانية، ويعزز من مهارات الكوادر البشرية بما يلبي احتياجات الأعمال المستقبلية."

ويضيف الزيدي أن القطاع الخاص يحتاج إلى عدد من الممكنات حتى يتمكن من القيام بدوره بشكل كامل، قائلاً: "نحن بحاجة إلى بيئة أعمال مرنة، تتسم ببساطة القوانين والتشريعات وتوفر برامج تمويلية ترفع سقف التمويل، إلى جانب تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية، خاصة في المناطق والمدن الصناعية والاقتصادية التي تلعب دورًا مهمًا في دعم المشاريع التجارية."

وحول دور غرفة التجارة والصناعة في دعم القطاع الخاص، يعبر الزيدي عن اعتزازه بجهود الغرفة في تسهيل الوفود التجارية إلى الخارج واستضافة الوفود الزائرة، قائلًا: "هذه الجهود تساهم في تعزيز التواصل وتبادل الخبرات بين رواد الأعمال العمانيين ونظرائهم من الدول الأخرى، مما يفتح آفاقاً جديدة للابتكار ويعزز التنوع الاقتصادي في السلطنة. كما تلعب الغرفة دوراً مهماً في الترويج للمنتجات المحلية وفتح أسواق جديدة أمام الشركات العمانية، مما يوسع من نطاق الأعمال ويوفر فرصاً لشراكات استثمارية جديدة."

دعم التنمية

كما أوضحت الخبيرة الحسابية هيفاء بنت عبدالله الهاجرية، من مكتب النبراس المتألق لمراجعة وتدقيق الحسابات والضرائب، إن القطاع الخاص يعد ركيزة أساسية لتحقيق رؤية عمان ٢٠٤٠، حيث يسهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاعات النفطية. وتضيف أن هذه الجهود تدفع نحو خلق فرص عمل جديدة، وتعزز من مجالات الابتكار وتطوير الصناعات المختلفة. "من خلال استغلال الفرص الاستثمارية والاقتصادية الجديدة، يسهم القطاع الخاص أيضًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر بناء مشاريع نوعية تدعم مختلف مجالات التنمية المستهدفة."

وتشير الهاجرية إلى أن القطاع الخاص بحاجة إلى دعم وتمكين ليتمكن من تحقيق دوره الكامل في هذه المرحلة، موضحةً أن تحقيق ذلك يتطلب توفير بيئة تشريعية محفزة وتحديث القوانين بما يدعم الاستثمار. "نحتاج إلى تطوير آليات التمويل وتوفير حلول تمويلية مرنة خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى

سعيد تبوك:
من الضروري أن يتمتع القطاع الخاص بصلاحيات أوسع مع وجود تشريعات واضحة تعزز بيئة الأعمال

تشجيع الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص. كما أن تحسين وتبني التحول الرقمي يعد ضرورة لتعزيز تنافسية الشركات والمؤسسات العمانية."

وحول دور غرفة التجارة والصناعة في تعزيز دور القطاع الخاص، تعبر الهاجرية عن تقديرها لجهود الغرفة في تنظيم الوفود التجارية إلى الخارج واستضافة الوفود في السلطنة، قائلةً: "الغرفة تلعب دورًا محوريًا في فتح أسواق جديدة ومتنوعة للقطاع الخاص من خلال هذه الوفود، مما يسهم في تبادل الخبرات، ويعزز من فرص التصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما تساهم الغرفة في بناء علاقات تجارية قوية تسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي وتدعم تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠

CR No. 1000012

أطيب التهاني والتبريكات نرفعها للمقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

حفظه الله ورعاه
بمناسبة العيد الوطني الرابع والخمسين المجيد
نسأل الله أن يعيده على شعب عُمان الأبي، وقائدها المفدى، بالنماء والرخاء،
مجددين العهد والولاء، ومتطلعين إلى حاضر زاهر ومستقبل باهر.

مؤسسة الزبير
The Zubair Corporation

تناول استراتيجيات الاستثمار في الاقتصاد الأزرق والتقنيات والتجارب العالمية المبتكرة

ملتقى الدقم الخامس يستعرض الفرص الاستثمارية في عدد من القطاعات الحيوية

شهد ملتقى الدقم الخامس، الذي نظمه فرع غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة الوسطى بالتعاون مع وزارة الخارجية والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، عرضًا شاملاً لأبرز الفرص الاستثمارية في الاقتصاد الأزرق. الفعالية، التي أقيمت في مركز عمان للمؤتمرات والمعارض، ركزت على استعراض إمكانات الاستثمار في قطاعات حيوية مثل الأمن الغذائي، اللوجستيات، السياحة، والطاقة المتجددة في سلطنة عمان، مع التركيز بشكل خاص على محافظة الوسطى.

افتتح الملتقى صاحب السمو السيد حارب بن ثويني آل سعيد، مساعد الأمين العام لمجلس الوزراء للمؤتمرات، بحضور عدد من الشخصيات الرسمية والمستثمرين.

وفي كلمته، أكد سعادة الشيخ خليفة بن علي الحارثي، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، أن عمان تستفيد من تاريخها العريق في الملاحة البحرية وموقعها الاستراتيجي على البحار المفتوحة، مما يعزز من فرص التواصل التجاري والثقافي مع دول العالم. كما أشار إلى الجهود المبذولة لتطوير الموانئ الحديثة وشبكات الطرق اللوجستية، مما يؤهل سلطنة عمان لتكون محورًا رئيسيًا في شبكات النقل العالمية.

وأضاف سعادته أن إقامة مثل هذه الفعاليات يتيح المجال لتبادل الخبرات الدولية، واكتشاف الفرص الاستثمارية في قطاعات مثل السياحة البحرية، الاستدامة البيئية، والطاقة المتجددة. وأوضح أن عمان ستستضيف النسخة الثامنة من مؤتمر المحيط الهندي في مسقط في فبراير ٢٠٢٥، والذي يسعى لتعزيز الشراكات الدولية في هذا المجال.

من جانبه، أشار سعادة الشيخ أحمد بن مسلم الكثيري، محافظ الوسطى، إلى أهمية محافظة الوسطى كمنطقة اقتصادية رئيسية ودورها الفاعل في تنفيذ رؤية عمان ٢٠٤٠. وأكد على أن المحافظة تزخر بمقومات استثمارية متعددة، أبرزها قطاع النفط والغاز، إلى جانب مشاريع البنية الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي في مجالات متعددة مثل الطاقة المتجددة والكربون الأزرق.

كما تحدث الكثيري عن أبرز الاستثمارات الجارية في المحافظة، مثل مشروع مصفاة الدقم، الذي يمثل إحدى أكبر مصافي المنطقة بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٣٠ ألف برميل يوميًا، إلى جانب المشاريع الكبرى في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.

في سياق آخر، استعرض المكرم الدكتور سالم بن سليم الجنيبي، رئيس مجلس إدارة فرع غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة الوسطى والمشرف العام للملتقى، دور الملتقى في بناء جسور التعاون الاقتصادي بين الشركاء، موضحًا أن الاقتصاد الأزرق يمثل فرصة استراتيجية للاستثمار في سلطنة عمان بفضل موقعها الجغرافي وإمكاناتها الطبيعية.

واختتم الملتقى فعالياته بجلسات نقاشية تناولت استراتيجيات الاستثمار في الاقتصاد الأزرق، والتقنيات والتجارب العالمية المبتكرة، مؤكدة على أهمية تعزيز الشراكات الدولية والاستفادة من الفرص الاستثمارية في هذا المجال الواعد.

أسمى آيات التهاني والتبريكات
لجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد
والشعب العماني بمناسبة العيد الوطني
الرابع والخمسين المجيد

تأجير للتمويل
TaageerFinance

شريكك في
النمـو

القروض الاستهلاكية | قروض السيارات | تمويل المعدات | رأس المال العامل | ودائع الشركات

المكتب الرئيسي
٢٤٨٣٩٨٠٠ / ٢٤٨٣٩٩٩٩

الوطية
٢٤٨٣٩٣٠٥ / ٩٩٥٢٠٥٥١

بركاء
٢٦٨٨٣٦٠٣ / ٩٤٠٠٠٢٣١

صحار
٢٦٦٤٣٠٤٣ / ٩٥٣٩١٦٩١

السيب
٢٤١٨٨٣٢٢ / ٩٤٦٦٤٩٦٩

نزوى
٢٥٥١٤٤٢٠ / ٩٤٠٣٧٧٩٨

صلالة
٢٣٢٩٦٢٨٨ / ٩٦٥٧٩٦٥٥

الكامل والوافي
٢٥٥٣١٠٩٠ / ٩٢٢٢٢٩٤٥

customersupport@taageer.com

taageerfinance

www.taageer.om

استعراض مبادرة برنامج تنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية وآليات دعم رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة

الغرفة تستعرض أعمال اللجان القطاعية خلال عام ٢٠٢٤

استعرضت غرفة تجارة وصناعة عُمان أعمال اللجان القطاعية خلال العام الحالي ٢٠٢٤ وذلك في اجتماع عقد برئاسة سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة الغرفة وبحضور النائب الثاني للرئيس وعدد من أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء اللجان القطاعية والرئيس التنفيذي للغرفة.

وقال سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس إن اللجان القطاعية تقوم بدور أساسي في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية للغرفة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال حيث أنها تعزز من التواصل والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسهم في بلورة مرئيات القطاع الخاص الرامية إلى تطوير الجانب الاقتصادي والتجاري ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يصب في تمكين القطاع الخاص من دوره في قيادة اقتصاد تنافسي وفق مستهدفات رؤية (عمان ٢٠٤٠).

كما أكد سعادته على أهمية دور اللجان القطاعية في هذه المرحلة التي تعمل فيها الغرفة على تنفيذ التوجيهات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - خاصة وأن الغرفة وبصفتها الممثل الرسمي للقطاع الخاص تعمل على إيصال مرئياته إلى الجهات ذات العلاقة حيث أن اللجان القطاعية هي المنوط بها العمل على استشراف التحديات التي تواجه القطاع الخاص في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية.

تم خلال الاجتماع تقديم عرض بحجم الإنجازات في خطط اللجان القطاعية وكذلك مراجعة أداء الغرفة واللجان ومدى تحقيقه لطموحات القطاع الخاص. كما ناقش الاجتماع عددا من المواضيع التي عملت عليها اللجان القطاعية ومن بينها التحديات التي تواجه نمو واستدامة الأعمال في سلطنة عمان ومنها قلة الطلب حيث تم استعراض عدد من الآليات والمبادرات التي تعمل على تعزيز الطلب ونمو الاستهلاك في سلطنة عمان مع التأكيد على أهمية إيجاد منتجات مبتكرة مع مواكبة توجهات الحكومة نحو تعزيز المحتوى المحلي.

واستعرض الاجتماع مبادرة البرنامج الوطني لتنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية (نزدهر)، و آليات دعم رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

بمناسبة
حلول ذكرى العيد الوطني الرابعة والخمسين للنهضة،
يسرنا أن نزف أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى
المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم

– حفظه الله ورعاه –

وإلى عموم أبناء عمان الأوفياء.

وإننا إذ نعبر عن صادق أمنياتنا لجلالته بدوام الصحة
والعافية، لنسأل الله تعالى أن يمن على هذا الوطن
تحت القيادة الحكيمة لجلالته بمزيد من
التطور والنمو والازدهار.

صيدلية مسقط
MUSCAT PHARMACY & STORES LLC

تشكل أحد عوامل دعم استمرارية الأعمال وتحقيقا لمستهدفات الاستثمار الاجتماعي التي تتبناها

الغرفة توقع مذكرات تعاون لتمكين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وقعت غرفة تجارة وصناعة عُمان ثلاث مذكرات تعاون وتفاهم مع كل من صندوق تنمية مشروعات الشباب (شراكة)، والشركة العمانية القطرية للاتصالات (أوريدو)، وشركة الوديعة للأعمال التجارية، بهدف دعم الفرص الاستثمارية والاقتصادية التي تعزز تمكين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النمو والاستدامة، وذلك بحضور سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة الغرفة، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة.

وقال زكريا بن عبدالله السعدي الرئيس التنفيذي للغرفة: "إن توقيع الغرفة لثلاث مذكرات تفاهم وتعاون تشكل أحد عوامل دعم استمرارية أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها على المدى البعيد، فضلاً عن تحقيق مستهدفات الاستثمار الاجتماعي والمعرفي التي تتبناها غرفة تجارة وصناعة عُمان، ويعد ذلك خطوة استراتيجية لتعزيز الفرص الاستثمارية والاقتصادية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، حيث ستسهم هذه الشراكات في تحقيق أهداف الغرفة في تمكين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النمو والاستدامة، وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي، مع التركيز على تقديم حلول مبتكرة ودعم يساهم في استدامة هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها التنافسية، الأمر الذي ينسجم مع رؤية عمان ٢٠٤٠ لتعزيز نمو القطاع الخاص ودعم الاقتصاد الوطني".

من جانبه قال الشيخ أحمد بن عامر المصلحي رئيس لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة عمان: "إن هذه المذكرات تأتي في إطار الدور الذي تقوم به الغرفة ممثلة بلجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من النمو والاستدامة وإيجاد الآليات لإيصال منتجات وخدمات هذه المؤسسات بالأسواق الداخلية والخارجية انطلاقا من دور الغرفة في تمكين القطاع الخاص وفق التوجهات الاستراتيجية للغرفة المنسجمة مع رؤية (عمان ٢٠٤٠)".

وأضاف المصلحي: "إن هذه المذكرات تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصا أكبر للتواصل والتعاون مع مختلف الكيانات الاقتصادية وأن تتشارك خبراتها ومعرفتها بما يصب في زيادة الإنتاجية وتعزيز الابتكار وزيادة القدرة التنافسية للشركات المحلية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية".

الاسم الأول والأفضل في صناعة الأغذية والمشروبات في سلطنة عُمان

في ظل بيئة أعمال تنافسية للغاية، لا تستمر في التقدم و النمو و تحقيق النجاح سوى الشركات التي تلتزم بجودة منتجاتها. وقد كان هذا ركيزة نجاح و تقدم مجموعة مصانع علي الشيهاني في السوق على الصعيد المحلي و العالمي.

لا تزال جودة منتجات المجموعة الموثوق بها و شهرتها لا نظير لها.

مجموعة مصانع علي الشيهاني
Ali Shaihani Group of Industries

هاتف المكتب الرئيسي: ٢٤٨١٧٣٥٤/ ٢٤٨١٣٦١٧ هاتف: ٢٤٨١٥٣٥٥/ ٢٤٨١٥٤١٨/٢٤١٥٤١٦/٢٤٨١٧٦٣٤، فاكس: ٢٤٨١٣٧٧١
علي الشيهاني لمصنوعات الورق: هاتف: ٢٤٥٩٦٧٨٨ فاكس: ٢٤٥٩٦٧٩٩، ص.ب: ١٨٤٢، روي، سلطنة عُمان
البريد الإلكتروني: alichips@omantel.net.om ،alipofak@omantel.net.om، الموقع الإلكتروني: www.alishaihani.net

شهد جلسة نقاشية حول آفاق الاستثمار والبيئة التشريعية الداعمة

منتدى الأعمال العُماني الباكستاني يبحث فرص التعاون المشترك

أكدت غرفة تجارة وصناعة عمان على أهمية تعزيز المشاريع المشتركة والتبادل التجاري والاستثماري بين سلطنة عمان ودولة باكستان خاصة في المشاريع التي تدعم التنويع الاقتصادي في البلدين وذلك من خلال إيجاد البيئة الاستثمارية المشجعة والجاذبة مع استكشاف المزيد من الفرص التي يعززها المناخ الاستثماري الجاذب والمحفز في سلطنة عمان.

جاء ذلك خلال مشاركة الغرفة في منتدى الأعمال العماني الباكستاني الذي عقد بفندق انترستي مسقط بحضور سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة الغرفة وعدد من أعضاء مجلس الإدارة.

وقال سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة الغرفة إن انعقاد المنتدى يأتي لاستكمال مسارات التعاون التجاري والاستثماري والذي يعد أحد مظاهر تجذر ورسوخ العلاقات التاريخية الوطيدة بين سلطنة عمان ودولة باكستان، حيث يتجلى هذا الرسوخ في المساعي المستمرة لتعزيز التواصل وبناء العلاقات بين أوساط الأعمال في البلدين خاصة في القطاعات الاقتصادية الواعدة، حيث يتشارك الجانبين في التطلع نحو مستقبل واعد في العلاقات الاقتصادية وذلك من منطلق علاقات تمتد لأكثر من ٣ آلاف عام شهدت تبادلا حضاريا بين الحضارة العمانية وحضارات وادي السند.

وبين سعادته أن المنتدى يأتي لدعم مشاريع التنويع الاقتصادي في البلدين وتعزيز المشاريع الاستثمارية المشتركة وذلك من خلال إيجاد البيئة الاستثمارية المشجعة والجاذبة، فإنه أيضا يسعى لاستكشاف المزيد من الفرص التي يعززها المناخ الاستثماري الجاذب والمحفز في سلطنة عمان والذي لديه من عناصر القوة ما يشجع أصحاب الأموال والمستثمرين على القدوم بأموالهم واستثمارها، كما أن الرؤية المستقبلية عمان ٢٠٤٠ تركز على التنمية الاقتصادية الشاملة لسلطنة عمان وهذا يشمل إيجاد ممكنات وعناصر قوة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وبناء عليه تم تحديد عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية الهادفة لتنويع مصادر الدخل وهي التصنيع، والقطاع اللوجستي، والتعدين، والسياحة، والثروة السمكية ، بالإضافة إلى قطاعات مساندة وهي التعليم والصحة ونظم المعلومات والطاقة البديلة.

وأضاف أنه ومن أجل الوصول إلى بيئة اقتصادية وتجارية ذات تمكين وقوة للقطاع الخاص، أصدرت سلطنة عمان عددا من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات ومن هذه القوانين (قانون استثمار رأس

المال الأجنبي) الذي يمنح المستثمر تسهيلات ومزايا تضمن وتؤمن استثماره، وأيضا ما تمتلكه سلطنة عمان من منظومة لوجستية (من موانئ ومطارات ومناطق حرة) ذات مواصفات عالمية عالية الكفاءة مع وجود الموانئ البحرية على خطوط الملاحة والشحن العالمية إضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول والكيانات الاقتصادية حيث أن سلطنة عمان وبموقعها الاستراتيجي تمنح إمكانية الوصول إلى العديد من الأسواق الواعدة في شرق أفريقيا وفي دول مجلس التعاون وأوروبا.

من جانبه قال سعادة محمد عمران شودري سفير دولة باكستان المعتمد لدى سلطنة عمان إن تنظيم المنتدى يأتي من منطلق أهمية تأسيس مرحلة جديدة في العلاقات العمانية الباكستانية تعزز التعاون الراسخ بين البلدين خاصة على الصعيد الاقتصادي حيث أن المنتدى يهدف إلى استعراض فرص التعاون خاصة مع الرصيد الكبير لهذه العلاقات، وبين أن المنتدى لا يقف عن تعزيز التبادل التجاري والاستثماري فقط بل إنه يمثل تجمعا للمهتمين بالاستثمار المتبادل حيث أن هناك العديد من أصحاب الأعمال الباكستانيين الحريصين على الاستثمار والتواجد في السوق العمانية.

من ناحيته قال صقيب فايز ماجون نائب رئيس اتحاد غرف التجارة الباكستانية أن الاتحاد وباعتباره مظلة للقطاع الخاص في باكستان حريص على الترويج في باكستان وتعزيز التجارة الخارجية وتمكين القطاع الخاص الباكستاني من إبرام الشراكات مع نظرائه في الخارج، وقال إن اتحاد الغرف يحرص من خلال هذا المنتدى على مد المزيد من الجسور بين القطاع الخاص في كل من سلطنة عمان وجمهورية باكستان وهناك طموح لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين ليرقى إلى المستوى المطلوب، حيث أن هذا المنتدى والذي يشهد لقاءات ثنائية بين

فيصل الرواس:

المنتدى يأتي لاستكمال مسارات التعاون التجاري والاستثماري والذي يعد أحد مظاهر تجذر ورسوخ العلاقات التاريخية الوطيدة

أصحاب الأعمال في البلدين لابد من تعزيزه بالمزيد من التواصل المباشر بين أصحاب الأعمال.

وتم خلال المنتدى تقديم عروض مرئية من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تم من خلاله استعراض الفرص والحوافز الاستثمارية في هذه المناطق وكذلك عرض مرئي عن الاستثمار والفرص المتاحة في باكستان كما تم تنظيم جلسة نقاشية عن آفاق الاستثمار والبيئة التشريعية الداعمة للاستثمار .

الرواس: المرأة قائدة في الابتكار وريادة الأعمال

الغرفة تؤكد الدور المحوري للمرأة العمانية في تحقيق التنمية المستدامة

تحتفي سلطنة عمان سنويًا بيوم المرأة العمانية، تجسيدًا للاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الحكيمة بالمرأة، وتقديرًا لدورها في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويأتي يوم السابع عشر من أكتوبر ليكرم النساء العمانيات على إسهاماتهن المتواصلة في بناء الوطن وتحقيق التنمية المستدامة.

وتؤدي المرأة العمانية دورًا محوريًا في صياغة مستقبل الاقتصاد الوطني، حيث تسهم بفعالية في مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء عبر تولي المناصب القيادية في القطاع الخاص أو من خلال ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا الدور يعكس عزيمتها وإرادتها القوية، ما يجعلها شريكًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠. وفي هذا الاطار، نظمت غرفة تجارة وصناعة عمان احتفالية خاصة بهذه المناسبة حضرها جمع من موظفات الغرفة وصاحبات الأعمال، تقديرًا لدورهن البارز في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة المرأة في القطاع الخاص، وتأتي في اطار التزامها المستمر بتمكين المرأة في القطاع الخاص، عبر دعم صاحبات الأعمال وتوفير البيئة الملائمة لتعزيز إنجازاتهن.

وتظهر الإحصائيات بأن هناك١١٩,٥٩٣ امرأة عمانية تعمل في القطاع الخاص، و٤١ مخترعة عمانية مسجلة لدى المكتب العماني للملكية الفكرية، إضافة إلى١١٢,٩٠٤ عمانية تمتلك سجلًا تجاريًا. هذه الأرقام تعكس مدى إسهام المرأة العمانية في تنمية الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال.

واكد سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة الغرفة، أن تمكين المرأة يأتي تماشيًا مع توجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله – الذي أتاح للمرأة العمانية الفرص الكاملة للارتقاء في جميع المجالات، لا سيما الاقتصادية، مشيرًا إلى أن القطاع الخاص يعد ساحة مثالية للمرأة لتحقيق طموحاتها سواء من خلال القيادة أو ريادة الأعمال.

وأضاف سعادته بأن يوم المرأة العمانية يعد مناسبة وطنية بارزة تسلط الضوء على الإنجازات الكبيرة التي حققتها المرأة العمانية عبر السنوات. حيث لعبت المرأة العمانية دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد الوطني، سواء من خلال مشاركتها في القطاع الخاص أو في إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مشيدا بالجهود المبذولة من قبل القيادة الحكيمة في توفير البيئة المناسبة لتطوير مهارات المرأة ودعمها في تحقيق المزيد من النجاحات.

أريج محسن حيدر درويش

د. سهام الحارثية

حبيبة المحروقية

خديجة البطاشية

وأشار سعادته إلى أن غرفة تجارة وصناعة عمان تعمل جاهدة على تمكين المرأة العمانية، خاصة في القطاع الخاص، حيث أصبحت المرأة شريكًا رئيسيًا في عملية التنمية الاقتصادية. بل هي قائدة في الابتكار وريادة الأعمال. نرى المرأة العمانية اليوم تتصدر المشهد في مختلف المجالات الاقتصادية، بدءًا من تولي المناصب القيادية في القطاع الخاص، وصولًا إلى تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أن المرأة اليوم تلعب دورًا محوريًا في الصناعات الحرفية، وهي عماد للأسر المنتجة في المناطق الريفية والساحلية."

وأكد سعادته: "إن يوم المرأة العمانية هو يوم للاحتفاء بمسيرة طويلة من الإنجازات، وهو كذلك يوم لتجديد العهد على مواصلة دعم المرأة في تحقيق طموحاتها. الغرفة تلتزم بدورها في دعم صاحبات الأعمال من خلال توفير البرامج التدريبية والاستشارات اللازمة، بالإضافة إلى إشراكهن في الوفود التجارية والمعارض الدولية لتعزيز التبادل التجاري مع مختلف الدول."

من جهتها، أكدت أريج بنت محسن حيدر درويش، عضو مجلس إدارة الغرفة، رئيسة لجنة صاحبات الأعمال، أن الاحتفال بيوم المرأة العمانية يعزز من الروح القيادية للنساء في السلطنة. وأشارت إلى أن المرأة العمانية بفضل دعم القيادة الحكيمة تمكنت من إثبات نفسها في مختلف المجالات، وخاصة في ريادة الأعمال، حيث استطاعت بمبادراتها الإبداعية أن تكون جزءًا أساسيًا في بناء الاقتصاد المحلي.

وأضافت: "نحن في لجنة صاحبات الأعمال نعمل على توفير البيئة الداعمة لرائدات الأعمال من خلال برامج التدريب وتسهيل الإجراءات التي تضمن استدامة أعمالهن."

بدورها أشادت الدكتورة سهام بنت أحمد الحارثية عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان رئيسة لجنة السياحة، بالدور البارز الذي تلعبه المرأة في دفع عجلة التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن المرأة العمانية أثبتت قدرتها على إطلاق مشاريع سياحية مبتكرة تعكس الهوية الثقافية العمانية وتساهم في المحافظة على التراث العريق. وأضافت أن هذه المشاريع لا تقتصر فقط على تعزيز الاقتصاد الوطني، بل تسهم أيضا في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال تبني أساليب صديقة للبيئة وممارسات تعزز الحفاظ على الموارد الطبيعية. وأكدت الدكتورة سهام أن المرأة العمانية ليست مجرد شريكة في التنمية، بل تعد قوة دافعة نحو الابتكار، إذ إنها تساهم بفعالية في بناء جسور للتواصل الثقافي بين عمان والعالم، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون والتبادل الثقافي والمعرفي على المستوى الدولي.

وتقول رائدة الأعمال حبيبة المحروقية: "إن هذا اليوم يمثل لنا فخرًا واعتزازًا بمكانة المرأة العمانية ودورها المتنامي في بناء المجتمع والاقتصاد. كما ان هذا اليوم يعكس التقدير الكبير الذي تحظى به المرأة في السلطنة، ويؤكد مدى الدعم والتمكين الذي نحصل عليه من القيادة الرشيدة. أشعر بالفخر لكوني جزءًا من هذا المجتمع الذي يتيح لي الفرصة للمساهمة في بناء مستقبل أفضل لعمان."

من جانبها، أوضحت رائدة الأعمال خديجة البطاشية صاحبة شركة الساحل الشرقي لتنظيم المعارض: "هذا اليوم ليس مجرد احتفال، بل هو تذكير بقيمة الجهود التي تبذلها المرأة العمانية في شتى المجالات. إنه يبرز أهمية دورنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويدفعني للاستمرار في تطوير مشروعي الخاص والمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني. أشعر بالتقدير والاعتراف بما قدمته، وأعتبر هذا اليوم مصدر إلهام لي ولكل النساء الطموحات في عمان، كما أن الاحتفال بيوم المرأة العمانية يعزز من مكانة المرأة كشريك فاعل في ريادة الأعمال والابتكار، مشيرة إلى أن الغرفة تعمل بشكل مستمر على دعم المرأة العمانية من خلال إشراكها في الفعاليات والمعارض المحلية والدولية، ما يسهم في تعزيز قدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي.

يمثل يوم المرأة العمانية فرصة لتسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها النساء في السلطنة، والدور الفاعل الذي تؤديه المرأة في مسيرة التنمية الشاملة، وهو احتفال يجدد الالتزام بتقديم الدعم الكامل للمرأة العمانية لمواصلة تحقيق طموحاتها.

أكد على أهميته في الترويج للمنتج الخليجي وجعله الخيار الأول

رئيس الغرفة يرعى فعاليات النسخة الثانية من المعرض الاقتصادي (خليجنا واحد)

افتتح سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان ورئيس اتحاد الغرف الخليجية، فعاليات النسخة الثانية من المعرض الاقتصادي (خليجنا واحد)، الذي نظمته شركة الساحل الشرقي للمعارض والمؤتمرات، وذلك في قاعة "ذا فيليج" بولاية السيب. يستمر المعرض لمدة خمسة أيام ويشارك فيه عدد من الشركات والمؤسسات التجارية من داخل سلطنة عُمان وخارجها.

في كلمة الافتتاح، أكد سعادة الشيخ فيصل الرواس أن المعرض يُعد تجسيدًا للأواصر الأخوية الراسخة بين بلدان وشعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأشار إلى أهمية المعرض في تعزيز التعاون التجاري بين الدول الأعضاء، وتوسيع آفاق الأعمال وتبادل المعرفة والخبرات.

وأضاف سعادته أن تحقيق أعلى نسبة من الاكتفاء الذاتي وإيجاد سوق مشتركة بين دول المجلس يعد من الأهداف التنموية التي تسعى لتحقيقها الدول الخليجية. ولفت إلى أن الترويج للمنتج الخليجي وجعله الخيار الأول للمستهلكين في دول المجلس يمثل أحد أهم الأدوات لتحقيق هذا الهدف. ويُعتبر المعرض منصة مثالية للتعريف بالمنتجات الخليجية، ويجمع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مختلف دول المجلس لتبادل المعلومات والخبرات.

وأشار الرواس إلى أن المعارض المشتركة مثل (خليجنا واحد) تلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنسيق بين رجال الأعمال الخليجيين، ومناقشة التحديات التي تواجههم، كما تسهم في تسهيل نفاذ المنتج الخليجي إلى الأسواق العالمية من خلال العمل الجماعي.

ويُتوقع أن يسهم المعرض في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الخليج، ويعكس الالتزام القوي بتعزيز التعاون المشترك من أجل مستقبل أفضل للمنطقة.

غـرفـة تـجـارة وصـنـاعة عُـمـان
OMAN CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

العيد الوطني 54 للنهضة

مجدٌ تليد.. ومستقبلٌ واعد.. في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه-
كل عام وعُمان تزداد عزاً وازدهاراً

حلقة عمل تستعرض دور البنك في تمويل التجارة الدولية

الغرفة وبنك الصادرات والواردات الأمريكي يبحثان سبل التعاون المستقبلية

استقبل سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، بمكتبه جوديث ديلزوبو برايـر، نائبة رئيس بنك الصادرات والواردات الأمريكي، وذلك بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة. جاء اللقاء في إطار بحث سبل تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في سلطنة عمان والوكالة الفيدرالية التابعة للحكومة الأمريكية المعنية بتسهيل وتمويل الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات. وتم خلال اللقاء مناقشة مجموعة من القطاعات الحيوية التي يمكن لبنك الصادرات والواردات الأمريكي المساهمة في دعمها، بالإضافة إلى استعراض سبل التعاون المستقبلية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

في سياق متصل، نظمت غرفة تجارة وصناعة عمان حلقة عمل قدمتها جوديث ديلزوبو برايـر للتعريف ببنك الصادرات والواردات الأمريكي ودوره الفاعل في تمويل التجارة الدولية. ركزت الحلقة على شرح الدور المحوري الذي يلعبه البنك في دعم الشركات الأمريكية وتمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لصفقات تصدير السلع والخدمات. كما تم تسليط الضوء على الخدمات التي يقدمها البنك والفرص المتاحة للشركات العمانية التي يمكنها الاستفادة من هذه الخدمات لتوسيع أنشطتها التجارية وتعزيز التعاون التجاري مع الولايات المتحدة.

وأوضحت نائبة رئيس بنك الصادرات والواردات الأمريكي أن البنك يتبنى ميثاقًا يهدف إلى تسهيل صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات دون منافسة المقرضين التجاريين. ويتركز دور البنك في تقديم التمويل للمعاملات التي قد يتجنبها المقرضون التجاريون بسبب المخاطر أو عدم القدرة على تقديم القروض، مما يفتح المجال أمام الشركات لتوسيع نطاق أعمالها وتوسيع حضورها في الأسواق الخارجية.

اللقاء ناقش مبادرات تعزيز الاستثمار وزيادة فرص التعاون التجاري

الغرفة و"نزدهر" يبحثان سبل دعم وتنمية القطاع الخاص وتطوير التجارة الخارجية

نظمت غرفة تجارة وصناعة عمان لقاء مع البرنامج الوطني لتنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية (نزدهر)، بحضور سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة الغرفة، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة وذلك في إطار التوجهات الاستراتيجية للغرفة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال عبر تعزيز التواصل والشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال اللجان القطاعية بالغرفة.

استهدف اللقاء عدد من ممثلي اللجان القطاعية في الغرفة، وهدف اللقاء إلى بحث سبل دعم وتنمية القطاع الخاص وتطوير التجارة الخارجية، ومناقشة المبادرات والخطط التي تسهم في تعزيز الاستثمار وزيادة فرص التعاون التجاري، مما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وتطرق اللقاء إلى مناقشة التحول الاستراتيجي لبرنامج نزدهر ومرتكزات عمل هذا التحول الجديد، كما ناقش دور البرنامج في تنمية القطاع الخاص، وتناول اللقاء دور القطاع الخاص في تعزيز الاقتصاد العماني وارتباطه برؤية عمان ٢٠٤٠، بالإضافة إلى استعراض بعض الحقائق عن القطاع الخاص العماني، والمبادرات المقترحة ضمن مرتكزات عمل الفرق وآلية عمل المبادرات.

وأوضح اللقاء أهمية إشراك القطاع الخاص في القرارات الوطنية، واستعرض تصنيف الشركات في سلطنة عمان، وإحصائيات عدد شركات القطاع الخاص المسجلة، حيث تطرق اللقاء إلى تحليل القطاع الخاص خلال الوقت الراهن، وأشارت الإحصائيات إلى أن أكثر من ٨٥٪ من إجمالي إيرادات القطاع الخاص تأتي عن طريق الشركات الكبرى والتي لا تتجاوز نسبتها ٢.١٪ من إجمالي عدد الشركات في عام ٢٠٢٣، من جانب آخر استعرض اللقاء التحديات التي تم رصدها في تحاليل القطاع الخاص، كما تطرق لإبراز الجهود الوطنية المبذولة، ومبادرات البرنامج الوطني لتنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية.

تعاون استراتيجي عماني اماراتي لتطوير صناعة الفيروكروم

الغرفة تدفع نحو شراكات نوعية في قطاع التعدين

استقبل سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان اليوم بمقر الغرفة ممثلي شركتي مجموعة الخليج لمواد المعادن والشركة الإماراتية القابضة الدولية للموارد بهدف الاطلاع على رغبة الشركتين في عمل شراكة استراتيجية في قطاع التعدين بسلطنة عمان والدفع بهذه الشراكات الى إقامة مشروعات في هذا القطاع الحيوي.

وتعتبر الشراكة بين مجموعة الخليج لمواد المعادن والشركة الإماراتية القابضة الدولية للموارد إحدى الشركات الرائدة في قطاع التعدين من الشراكات الاستراتيجية التي من شانها ان تحدث نقلة نوعية وتكاملية بقطاع التعدين في سلطنة عمان وخلق قيمة محلية مضافة لهذا لمنتجات القطاع. وتأتي هذه الشراكة مشجعة بين الشركتين حيث تعتبر مجموعة الخليج لمواد المعادن إحدى الشركات الرائدة في قطاع الكروم والمعادن الأخرى وتملك أحد أكبر مصانع إنتاج مادة الفيروكروم في الشرق الأوسط وبالتالي تمثل هذه الشراكة أهمية كبيرة للشركتين التي تتمتعان بخبرات رائدة في الأسواق العالمية.

وأعرب عبدالله بن أحمد الهادي رئيس مجلس إدارة مجموعة الخليج لمواد المعادن عن سعادته لهذه الشراكة الاستراتيجية التي ستحدث نقلة نوعية في الاستثمار وتعزيز القيمة المضافة في خام الكروم من خلال إعادة تأهيل مصنع الفيروكروم بالمنطقة الحرة بصحار وإنشاء وحدة معالجة ورفع قدرة خام الكروم العُماني بأحدث التقنيات العالمية.

من جانبه أوضح المهندس علي بن عبدالله الزدجالي نائب رئيس لجنة الطاقة والتعدين بغرفة تجارة وصناعة عُمان أن الغرفة ممثلة في لجنة الطاقة والتعدين سعت في الفترة الماضية إلى إيجاد شراكات حقيقة بين الشركات المحلية العاملة في قطاع التعدين والشركات الدولية التي لديها الخبرة المتكاملة في هذا القطاع واستقطاب المزيد من الاستثمارات بالقطاع الذي يعد من القطاعات الواعدة التي تعول عليه سلطنة عُمان في مجال التنويع الاقتصادي.

خلال مأدبة عشاء عمل على شرف زيارة رئيس وزراء بيلاروس

الرواس: تطلعات مشتركة في البلدين لتحويل الفرص إلى شراكات ومشروعات حقيقية

أقيمت بفندق قصر البستان مأدبة عشاء عمل على شرف زيارة دولة رئيس وزراء جمهورية بيلاروس، رومان جولوفتشينكو، إلى سلطنة عُمان، وذلك بحضور نخبة من رجال الأعمال العُمانيين. تأتي هذه الفعالية في إطار تعزيز العلاقات الثنائية والاقتصادية بين البلدين الصديقين، وفتح آفاق جديدة للتعاون المشترك.

خلال المأدبة، استمع الضيف البيلاروسي إلى عرض تفصيلي عن بيئة الأعمال في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى تطلعات رجال الأعمال العُمانيين لتعزيز التعاون الاقتصادي واستكشاف فرص الاستثمار وعقد شراكات مع نظرائهم من جمهورية بيلاروس.

وفي كلمته خلال المناسبة، أكد سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، أن زيارة رئيس وزراء بيلاروس تمثل محطة مهمة لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين. وأشار إلى أن هناك تطلعات مشتركة من القطاع الخاص في كلا البلدين نحو تحويل الفرص الاستثمارية المكتشفة إلى شراكات حقيقية ومشروعات مشتركة في قطاعات واعدة تعزز التكامل الاقتصادي.

وأضاف سعادته أن القطاع الخاص العُماني قطع خطوات ملموسة مع نظيره البيلاروسي في الانتقال من مرحلة استكشاف الفرص إلى مرحلة تنفيذ مشروعات مشتركة، مشيرًا إلى أهمية الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان. كما دعا القطاع الخاص في بيلاروس للاستفادة من موقع السلطنة الاستراتيجي الذي يوفر فرصًا لزيادة حجم الشراكات التجارية مع الأسواق الكبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك الأسواق الناشئة في آسيا وأفريقيا، والتي ترتبط بموانئ عُمانية عبر خطوط ملاحية متطورة.

وقد حضر مأدبة العشاء معالي الدكتور سعود بن حمود الحبسي، وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، رئيس بعثة الشرف، ومعالي قيس بن محمد اليوسف، وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إلى جانب عدد من المسؤولين البارزين من الجانبين، ما يعكس أهمية الزيارة ودورها في تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين.

بهدف تعزيز دوره في تسوية المنازعات وتطوير بيئة الأعمال

تعيين خالد السعيدي رئيسا جديدا لمجلس إدارة مركز عمان للتحكيم التجاري

أعلنت غرفة تجارة وصناعة عمان عن تشكيل مجلس إدارة جديد لمركز عمان للتحكيم التجاري، في خطوة تهدف إلى تعزيز دور المركز في تسوية المنازعات التجارية والإسهام في تطوير بيئة الأعمال في السلطنة. جاء الإعلان خلال اجتماع حضره سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، حيث تم تعيين سعادة الدكتور خالد بن سالم بن سعيد السعيدي رئيسًا لمجلس إدارة المركز، وعُيّن عيسى بن علي الغساني نائبًا لرئيس مجلس الإدارة. يضم المجلس نخبة من الشخصيات القانونية والاقتصادية البارزة في السلطنة، مما يعكس التوجه نحو تعزيز قدرات المركز في تسوية النزاعات بشكل احترافي وشفاف.

ويأتي هذا التشكيل الجديد لمجلس إدارة المركز كجزء من الجهود المستمرة لغرفة تجارة وصناعة عمان في توفير بيئة اقتصادية وتجارية ملائمة تضمن حل النزاعات بشكل سريع وعادل، بما يتماشى مع المعايير الدولية. من خلال توظيف الخبرات القانونية والاقتصادية المتنوعة في مجلس الإدارة، يسعى المركز إلى تعزيز مكانته كوجهة موثوقة لفض المنازعات التجارية بالطرق البديلة مثل التحكيم، بعيدًا عن القنوات القضائية التقليدية.

تأسس مركز عمان للتحكيم التجاري كمؤسسة مستقلة غير ربحية تعمل تحت مظلة غرفة تجارة وصناعة عمان. يهدف المركز إلى تقديم خدمات التحكيم التجاري كوسيلة لحل النزاعات بين الأطراف بطرق ودية وفعالة بعيدًا عن المحاكم، بما يسهم في تقليل الوقت والتكاليف المترتبة على النزاعات التجارية.

يتمتع المركز بخبرة متنامية في تقديم حلول سريعة وعادلة للنزاعات التجارية من خلال جلسات تحكيمية تتم بإشراف خبراء متخصصين في مجالات متنوعة مثل القانون والتجارة والاقتصاد. ويعد المركز خيارًا مثاليًا للشركات التي تبحث عن بدائل مرنة وسريعة لحل النزاعات، حيث يقدم المركز خدماته للأفراد والشركات المحلية والدولية التي تمارس أعمالها في سلطنة عمان.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب المركز دورًا هامًا في رفع مستوى الوعي حول فوائد التحكيم التجاري وطرق تسوية النزاعات البديلة. يسعى المركز أيضًا لتقديم برامج تدريبية وورش عمل تهدف إلى تأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في هذا المجال، وذلك تعزيزًا لبيئة الأعمال واستقطاب الاستثمارات إلى السلطنة.

ومع تعيين مجلس إدارة جديد، يتطلع المركز إلى مواصلة تطوير خدماته وتوسيع نطاقه ليصبح منصة رئيسية لتسوية المنازعات التجارية في السلطنة والمنطقة.

الغرفة تشارك في مؤتمر حول التحول الرقمي

شاركت غرفة تجارة وصناعة عمان في النسخة الرابعة من مؤتمر OERLive DX 2024 للتحول الرقمي، الذي نظمته مجلة عمان ايكونوميك ريفيو تحت عنوان "احتضان العصر القادم من التحول الرقمي". ركز المؤتمر على التحولات الرقمية في قطاعات النفط والغاز والطاقة والمياه، وشهد حضوراً لافتاً من قادة الصناعة، المبتكرين، وصناع السياسات، بهدف استكشاف المشهد الرقمي سريع التطور والتقنيات الحديثة التي تؤثر على هذه القطاعات الحيوية.

وخلال مشاركته في المؤتمر اعرب سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة الغرفة، عن أهمية هذا المؤتمر في تعزيز دور القطاع الخاص العماني في التحول الرقمي، مؤكداً أن الغرفة تسعى لتمكين الشركات الناشئة ورواد الأعمال من الانخراط في هذا التحول الذي يخدم أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن التحول الرقمي يفتح آفاقاً جديدة من الفرص للشركات الناشئة، الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، والمبتكرين، مما يساهم في تعزيز التنافسية ورفع كفاءة القطاع الخاص في عمان.

على هامش المؤتمر، قدم إبراهيم بن عبدالله الحوسني، رئيس لجنة الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي بالغرفة، ورقة عمل بعنوان "دور الغرفة في تعزيز الابتكار الرقمي وتطوير قطاع تقنية المعلومات". ركز الحوسني في ورقته على الجهود التي تبذلها الغرفة من خلال اللجنة لدعم الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تحويل الابتكارات والأفكار إلى مشاريع تجارية ناجحة. كما أوضح أهمية تقديم الحلول الممكنة لهذه التحديات من خلال التعاون مع مختلف الجهات المعنية، بما يسهم في تسريع وتيرة التحول الرقمي في السلطنة.

تميزت نسخة هذا العام بمشاركة أكثر من ٢٠ متحدثاً مؤثراً من مختلف القطاعات، حيث قدموا رؤى متعمقة حول التحول الرقمي ودور التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي، التعلم الآلي، البيانات الضخمة، والخدمات المصرفية المفتوحة في تشكيل المستقبل. لم تُستعرض هذه التقنيات كأدوات وحسب، بل كمحركات رئيسية للابتكار عبر القطاعات المختلفة، بما في ذلك الطاقة، الرعاية الصحية، والخدمات المالية، مما يعكس أهمية التحول الرقمي في دعم الابتكار والنمو المستدام.

حلقة عمل حول مخرجات المبادرة الوطنية لتأهيل الكفاءات الرقمية "مكين"

نظمت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وبالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان، حلقة عمل حول مخرجات المبادرة الوطنية لتأهيل الكفاءات الرقمية "مكين"، بالتزامن مع حفل تخريج الدفعة الأخيرة من برنامج "ناجح"، تحت رعاية سعادة الشيخ فيصل بن عبد الله الرواس رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان، وبحضور سعادة الدكتور علي بن عامر الشيذاني وكيل الوزارة للاتصالات وتقنية المعلومات، وبمشاركة عدد من أصحاب الأعمال والشركات.

وأشاد سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس بالمبادرة الوطنية "مكين" التي أطلقتها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لتدريب الشباب العماني بمهارات المستقبل والمتمثلة في المهارات الرقمية الحديثة، باعتبارها الأكثر طلبا في سوق العمل، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني من خلال بناء قدرات الكوادر الشابة التي تلبي متطلبات التنمية الشاملة في سلطنة عمان.

وأشار سعادته إلى أن من مبادرات الغرفة وجود مركز الاستثمار الاجتماعي والذي يناط به التكامل مع الشركاء في حوكمة وتأطير مبادرات الابتكار الاجتماعي والموجهة لخدمة المجتمع وتسهيل الخدمات الاجتماعية للشركاء، كما يعمل المركز لاحتضان مبادرات الشباب والمنبثقة من الذكاء الاصطناعي المسؤول.

من جهته، قال المهندس إبراهيم بن عبدالله الحوسني رئيس لجنة الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي بالغرفة، إن مبادرة مكين التي أطلقتها الوزارة جاءت لتلامس أحد التحديات التي تواجه مسارات التحول الرقمي والمتمثلة في وجود الكوادر المؤهلة، خاصة وأن قطاع التكنولوجيا وتقنية المعلومات يزخر بالعديد من المعطيات سريعة التطور الأمر الذي يستدعي مواكبة هذا التطور بالمهارات اللازمة والوقوف على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الرقمية.

وأضاف الحوسني أن غرفة تجارة وصناعة عمان ومن خلال دور لجنة الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي تحرص على استشراف احتياجات الشركات في مجال التقنية لاسيما الناشئة منها، والعمل على تعزيز الشراكات والتعاون مع مختلف الجهات لتمكين القطاع الخاص العماني من الممارسات العالمية المتعلقة في قطاعات التقنية والاتصالات والتحول الرقمي وتنميتها.

وبين أن دور مكين يتمثل في رفد سوق العمل بكفاءات وطنية تتناسب مع التجدد المتسارع في بيئة الأعمال والحاجة المتزايدة للكفاءات التقنية، مبينا أن تخريج الدفعة الأولى من البرنامج في غرفة تجارة وصناعة عمان يأتي تعريفا للشركات بهذه المخرجات في مجال التقنية ومساهما للتعاون مع هذه الشركات لتوظيف الكوادر الوطنية.

وخلال الفعالية، تم تخريج الدفعة الأخيرة من برنامج ناجح البالغ عددهم ٢٤ خريجاً منهم ١٤ خريجا في مساري الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي و١٠ خريجين في مسار هندسة وتطوير الأنظمة، كما تم خلال الحفل التعريف بمشروع التصوير بالرنين المغناطيسي للقلب بالذكاء الاصطناعي المنفذ بالمستشفى السلطاني، والذي يعتبر أحد المشاريع المقدمة من قبل مخرجات برنامج ناجح وتم تنفيذها في المستشفى السلطاني.

ويستهدف برنامج "ناجح" الباحثين عن عمل المتخصصين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، لاكتساب مهارات تقنية تمكنهم من التنافس في السوق المحلي والإقليمي، ويهدف البرنامج إلى صقل مهارات المستفيدين بالتقنيات الحديثة والتقنيات التي يتزايد الطلب عليها في السوق، وتزويد المستفيدين بالمهارات العملية وإعدادهم لسوق العمل، كما يهدف إلى إلحاق المشاركين بتجارب وخبرات مع أفضل الشركات التقنية العاملة في السوق، بالإضافة إلى تأهيل المشتركين للتقدم للامتحانات الدولية لنفس التخصص.

الغرفة تبحث مع وفد تجاري مغربي تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين

استقبل سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان بالمقر الرئيسي للغرفة بمسقط سعادة حسن بركاني رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والخدمات الدار بالبيضاء . سطات بالمملكة المغربية والوفد التجاري المرافق له حيث تم بحث تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في كل من سلطنة عمان والمملكة المغربية.

وأكد سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس أن بيئة الأعمال في سلطنة عمان محفزة وجاذبة للاستثمار الأجنبي وذلك من خلال عدد من العوامل أولها التشريعات المنظمة والحامية للاستثمارات وكذلك البيئة التنافسية وأيضا البنية الاساسية الحديثة من طرق وموانئ تعظم من دور الموقع الاستراتيجي لسلطنة عمان الواصل بين الاقتصادات الكبرى والناشئة.

وبين سعادته أن التعاون بين القطاع الخاص في كل من سلطنة عمان والمملكة المغربية لابد وأن يأخذ طابع التكامل القائم على تمكين القطاع الخاص من دوره في دعم الجهود التنموية للبلدين خاصة مع ما تحققه سلطنة عمان من تقدم في التصنيفات الائتمانية حيث بلغت سلطنة عمان مرحلة الجدارة الاستثمارية حيث رفعت وكالة "ستاندرد أند بورز" التصنيف الائتماني لسلطنة عمان من (+BB) إلى (BBB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة،وأيضا التقدم في مؤشرات سهولة الأعمال والابتكار وغيرها وكذلك ما أظهره الاقتصاد المغربي من مرونة وقدرة على الصمود أمام التحديات الذي انعكس إيجابا على تسارع وتيرة النمو.

وتم خلال المقابلة تقديم عرض مرئي حول فرص الاستثمار في سلطنة عمان تناول القطاعات الواعدة المعول عليها في تحقيق التنويع الاقتصادي وكذلك الرص في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة.

ضم ممثلين عن مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأمن الغذائي وتقنيات الابتكار

الرواس يبحث مع وفد تجاري روسي سبل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية

بحث سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، مع وفد تجاري روسي سبل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين القطاع الخاص في سلطنة عمان وجمهورية روسيا الاتحادية.

جاء ذلك بحضور سعادة الدكتور علي بن عامر الشيذاني وكيل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وعدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة ومجلس الأعمال العماني الروسي. وضم الوفد التجاري الروسي ممثلين عن مركز صادرات روسيا ومركز صادرات موسكو وغرفة تجارة وصناعة موسكو، بالإضافة إلى شركات في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأمن الغذائي والهندسة والنفط والغاز والمعدات الصناعية وتقنيات الابتكار.

كما استعرض سعادة الشيخ مع الوفد الفرص الاستثمارية الواعدة في الاقتصاد العماني، مشيرًا إلى الموقع الاستراتيجي للسلطنة الذي يتيح تصدير المنتجات بسهولة إلى الأسواق الناشئة في آسيا وإفريقيا. وأكد سعادته أن الغرفة، من خلال مجلس الأعمال العماني الروسي، تتابع تطور الشراكات بين رجال الأعمال من الجانبين وتعمل على معالجة التحديات التي تواجه هذه الشراكات بهدف تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد التجاري الروسي عن تطلعهم لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص في عمان وتبادل الخبرات.

واستعرضوا المنتجات والخدمات التي تقدمها شركاتهم في مختلف القطاعات. واتفق الجانبان على تكثيف التواصل للانتقال من مرحلة استكشاف الفرص إلى شراكات مستدامة، في إطار سعي الغرفة نحو توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي.

بهدف المساهمة في دعم القطاع الخاص وتعزيز الشراكة في مختلف القطاعات

الغرفة تنظم لقاء حول إعداد برامج ومشاريع التوجهات الاستراتيجية المرتبطة برؤية ٢٠٤٠

التقى سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان بحضور نائبي الرئيس والرئيس التنفيذي، بالمشاركين في اللقاء التعريفي للإدارة التنفيذية للغرفة حول "الإعداد للورشة التطويرية للتوجهات الاستراتيجية لغرفة تجارة وصناعة عُمان".

وأكد سعادته خلال اللقاء على أهمية هذا الحدث في إعداد برامج ومشاريع التوجهات الاستراتيجية للغرفة المرتبطة برؤية عُمان ٢٠٤٠، والتي ستساهم في دعم القطاع الخاص وتعزيز الشراكة بينه وبين مختلف القطاعات، وتحقيق مخرجات ملموسة تخدم تطلعات الغرفة ومنتسبيها في مختلف المجالات التجارية والصناعية.

وكانت الغرفة بالشراكة مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ نظمت لقاءً تعريفياً للإدارة التنفيذية للغرفة حول "الإعداد للورشة التطويرية للتوجهات الاستراتيجية لغرفة تجارة وصناعة عُمان" تضمن برنامج اللقاء ورقة عمل قدمتها وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ تناولت المنهجيات المعتمدة لتطوير البرامج والمبادرات والمشاريع، كما تم تقديم عرض تعريفي حول البرنامج الوطني لتنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية (نزدهر) تلاه عرض قدمته الأمانة العامة لمجلس المناقصات حول أثر المحتوى المحلي في تنمية المحافظات.

وأوضح زكريا بن عبدالله السعدي الرئيس التنفيذي للغرفة بان تنظيم هذا اللقاء يأتي ضمن المساعي المستمرة لتطوير الأداء المؤسسي ورفع كفاءة العمل بما يساهم في تحقيق اهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، كما يهدف اللقاء إلى اعتماد منهجية اعداد البرامج والمشاريع لتحقيق التوجهات الاستراتيجية للغرفة لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ودعم مسيرة التنمية المستدامة في سلطنة عمان.

لجنة الصناعة تبحث آليات دعم الصناعات الوطنية

لجنة المال والتأمين تناقش مع هيئة الخدمات المالية الوثيقة الموحدة على القروض وتحديات القطاع الصحي الخاص

ناقشت لجنة المال والتأمين بغرفة تجارة وصناعة عُمان مع هيئة الخدمات المالية الوثيقة الموحدة للتأمين على القروض والتحديات التي يواجهها القطاع الصحي الخاص فيما يتعلق بتطبيق منظومة التأمين الصحي وذلك بحضور الشيخ راشد بن عامر المصلحي، النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان ومصطفى بن أحمد سلمان رئيس لجنة المال والتأمين بالغرفة وإيمان بنت راشد الغافرية رئيس لجنة الصحة بالغرفة وأحمد بن سالم الحراصي مدير عام تنظيم وتطوير الأسواق بهيئة الخدمات المالية.

وبين الاجتماع أن قطاعي البنوك والتأمين يقومان بدور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني سواء من ناحية تمويل المشاريع أو توفير المظلة التأمينية لضمان استدامة المشاريع ومواجهة تحدياتها، بالإضافة إلى أن قطاع التأمين ومن خلال ما يتوفر إليه من موارد مالية فإنها تصب في محفظة استثمارية يعاد استثمارها في مشاريع منتجة، حيث أن الغرفة وضمن توجهاتها الاستراتيجية المنسجمة مع رؤية (عمان ٢٠٤٠) حريصة على تحسين بيئة الأعمال من خلال استشراف التحديات التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص والتي على رأسها تحديات التمويل وكذلك استدامة التدفقات المالية للمؤسسات. وناقش الاجتماع الوثيقة الموحدة للتأمين على القروض، كما ناقش التحديات التي تواجه القطاع الصحي الخاص في تطبيق التأمين الصحي، وقد جاءت وثيقة التأمين الموحدة على القروض بعد دراسة مستفيضة لمعالجة مسألة مطالبات التأمين واختلاف الاشتراطات لدى كل حالة وتم معالجة بعض التحديات الخاصة بأنظمة وطبيعة القروض، وتعالج الوثيقة الموحدة إشكاليات الممارسات غير السليمة. وفيما يخص التحديات التي تواجه القطاع الصحي الخاص مع التأمين الصحي فإن منصة ضماني والتحديثات التي يتم عملها ستشمل الفحوصات والعلاجات وآليات التعامل مع مطالبات المؤسسات الصحية لدى شركات التأمين.

كما ناقشت لجنة الصناعة بغرفة تجارة وصناعة عمان آليات دعم الصناعات الوطنية والتي تعمل على دراسة السياسات الداعمة للصناعات الوطنية بهدف تعزيزها محليا وخارجيا، بالإضافة إلى تحليل البرامج والأدوات المستخدمة وذلك في اجتماعها برئاسة توفيق بن عبدالحسين بن جمعة اللواتي رئيس اللجنة.

وقال توفيق بن عبدالحسين اللواتي رئيس اللجنة: إن أهمية الدراسة تنبع من كونها تأتي في وقت تتسارع فيه عجلة التنمية في سلطنة عمان تعززها أهداف وغايات رؤية (عمان ٢٠٤٠) خاصة فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي الذي اتخذ من القطاع الصناعي ركيزة أساسية لتحقيق هذه التوجهات. وبين اللواتي أن مساعي تحفيز ودعم القطاع الصناعي بكافة تفرعاته، وتحديدا الصناعات التحويلية يستوجب دعم الصناعات الوطنية وجعلها على رأس أولويات السياسات الاقتصادية من خلال تبني سياسات فعالة وبرامج مستدامة تضمن استدامة الإنتاج وتعزيز التنافسية. وبين أن دراسة الصناعات الوطنية تقوم على شمولية التحليل وعمق النتائج المؤدية إلى إيجاد سياسات فعالة وبرامج وأدوات لحماية الصناعات الوطنية، ولتكون هذه السياسات المحور الرئيسي لتحقيق الأهداف الوطنية في المستقبل ومن خلال تحليل مختلف البيئات المؤثرة على المنتج الوطني. كما بين أهمية تحديد المؤشرات الاقتصادية المطلوبة والتي تساهم في تحديد المنتجات الوطنية المطلوب دعمها في السوق استنادا على بيانات الصادرات والواردات والتنافسية.

بهدف دعم ومساندة رواد الأعمال في إيجاد خيارات تمويلية متعددة

الغرفة تنظم حلقة عمل تعريفية حول التمويل الجماعي

نظمت غرفة تجارة وصناعة عُمان بالتعاون مع منصة إثبار للتمويل الجماعي حلقة عمل تعريفية حول التمويل الجماعي، ناقشت الحلقة أنواع ومزايا التمويل الجماعي والخدمات المقدمة من خلال هذا التمويل وكيفية تحقيق أقصى استفادة من التمويل الجماعي لرائد الأعمال.

وتأتي حلقة العمل انطلاقا من التوجهات الاستراتيجية لغرفة تجارة وصناعة عمان المنسجمة مع رؤية (عمان ٢٠٤٠) بتحسين بيئة الأعمال وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي.

ويهدف التمويل الجماعي إلى دعم ومساندة رواد الأعمال، بإيجاد خيارات تمويلية متعددة تعمل على تمكين المبتكرين من تحويل نتائج أعمال البحث والتطوير المبتكرة إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة قادرة على النمو وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

وتناولت نقاشات حلقة العمل التعريف بماهية التمويل الجماعي كونه أسلوبا لجمع الأموال من عدد كبير من الأشخاص عبر المنصات لتمويل مشروع أو فكرة تجارية حيث يتيح هذا الأسلوب لرواد الأعمال الحصول على التمويل دون الحاجة إلى الاعتماد على القروض المصرفية أو المستثمرين التقليديين. واستعرضت حلقة العمل أنواع التمويل الجماعي مثل القائم على التبرع لمبادرة معينة دون مقابل أو القائم على المكافأة كتقديم تبرع أو تمويل لمنتج أو خدمة معينة والتمويل القائم على النظراء وهو التمويل من المستثمرين إلى الشركات أو المشاريع بنسبة فائدة أو ربح معينة تكون معلنة أي شرط يوافق عليها الطرفان والتمويل القائم على المساهمة في الملكية؛ هو بيع الأسهم في الشركة للمستثمرين مقابل دفع مبلغ يساوي قيمة الحصص المراد امتلاكها. وأكدت حلقة العمل أن التمويل الجماعي يمتاز بسهولة الوصول حيث يمكن لأي شخص لديه مشروع أن يبدأ حملة تمويل جماعي على المنصة في حالة استوفى المتطلبات كما أن حملات التمويل الجماعي تساعد في نشر الوعي بالمشروع والترويج له وجذب عملاء جدد والحصول على ملاحظات من العملاء.

كما يمكن لرواد الأعمال الحصول على ملاحظات قّيمة من الداعمين لتحسين منتجاتهم أو خدماتهم بالإضافة إلى تسهيل التمويلات المستقبلية كون رائد العمل قد قام بتمويل عدة مشاريع سابقة. ويمتاز التمويل الجماعي أيضا بالضمانات الميسرة وسهولة تحفيز الابتكار والإبداع والاستفادة من الخدمات بلا قيود جغرافية والتنوع في مصادر التمويل وتوفير طرق تمويل تناسب مختلف رواد الأعمال ونماذج أعمالهم. كما تم خلال الحلقة التعريف بمنصة إثبار والتي تسعى إلى إيجاد كيانات اقتصادية رائدة عبر ربط مؤسسي بين المشاريع والشركات بالمستثمرين للمساهمة في نمو الاقتصاد ورفاهية المجتمع وهي مؤسسة مرخصة لتقديم التمويل القائم على المساهمة في الملكية والإقراض ومسجلة رسميا في هيئة الخدمات المالية بسلطنة عمان.

الغرفة تناقش تحديات الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة

نظمت غرفة تجارة وصناعة عمان، عبر تقنية الاتصال المرئي، حلقة عمل ناقشت التحديات التي تواجه الشركات العمانية في الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية. قدم الحلقة جيسن بونتين، الممثل التجاري الأمريكي الزائر للسلطنة والمتخصص في اتفاقية التجارة الحرة، وذلك بحضور أكثر من ١٩٠ مشاركًا من مختلف القطاعات.

جاء تنظيم هذه الحلقة ضمن إطار التوجهات الاستراتيجية لغرفة تجارة وصناعة عمان المتوافقة مع رؤية عمان ٢٠٤٠، التي تهدف إلى توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي وتعزيز تنافسية الاقتصاد العماني. ومن المقرر أن ترفع الغرفة مخرجات وتوصيات الحلقة إلى اللجنة المشتركة المعنية بدراسة وتقييم اتفاقية التجارة الحرة بين السلطنة والولايات المتحدة، لتطوير سبل الاستفادة منها.

وهدفت الحلقة إلى تمكين الشركات العمانية من الاستفادة القصوى من الاتفاقية، وذلك من خلال فتح الآفاق أمام هذه الشركات للوصول إلى السوق الأمريكية التي تعد واحدة من أكبر الأسواق العالمية. كما تناولت الحلقة الفرص المتاحة لتعزيز الشراكات التجارية بين الشركات العمانية ونظيراتها الأمريكية، وذلك في إطار ما توفره الاتفاقية من فرص لتوسيع نطاق الأعمال والتعاون الدولي.

خلال الحلقة، تم استعراض المنتجات والخدمات المشمولة في الاتفاقية، وكذلك تلك التي لا تشملها، مع تسليط الضوء على أسباب عدم إدراج بعض المنتجات ضمن الاتفاقية.

بالإضافة إلى ذلك، تناولت الحلقة فصول الاتفاقية المختلفة وكيفية الاستفادة منها لتعزيز التجارة بين البلدين.

الجدير بالذكر أن شهر ديسمبر المقبل سيشهد الاحتفال بمرور ١٥ عامًا على توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة، حيث سيتم تنظيم عدد من الفعاليات بهذه المناسبة، بما في ذلك حلقة عمل أخرى تستهدف استكشاف المزيد من فرص التعاون التجاري في إطار الاتفاقية.

هذا وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية في ١ يناير ٢٠٠٩، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التبادل التجاري بين البلدين من خلال إزالة الحواجز الجمركية على معظم المنتجات الصناعية والزراعية، بالإضافة إلى تسهيل الاستثمارات والتجارة في الخدمات. تعد هذه الاتفاقية جزءًا من استراتيجية عمان للتنويع الاقتصادي، حيث توفر فرصة للمصدرين العمانيين للوصول إلى السوق الأمريكية الضخمة بدون رسوم جمركية.

تشمل الاتفاقية أيضًا جوانب تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وحماية الاستثمارات، ومعايير العمل، والبيئة. منذ دخولها حيز التنفيذ، ساهمت الاتفاقية في زيادة حجم التبادل التجاري بين عمان والولايات المتحدة، ولكن لا تزال بعض الشركات تواجه تحديات في الاستفادة الكاملة من الاتفاقية، وهو ما تسعى الغرفة إلى معالجته من خلال مثل هذه الحلقات النقاشية.

بحثت تمكين القطاع الخاص الخليجي وتطوير الشراكات ومستجدات التجارة البينية

الغرفة تشارك في اجتماعات خليجية للغرف ووزراء التجارة والصناعة

ترأس سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان رئيس اتحاد الغرف الخليجية الاجتماع التنسيقي للغرف الخليجية والذي عقد بالعاصمة القطرية الدوحة بحضور وفد من غرفة تجارة وصناعة عمان حيث ناقش الاجتماع العديد من المواضيع ذات الشأن الاقتصادي وبما يعمل على المزيد من تمكين القطاع الخاص الخليجي وتطوير الشراكات بين مؤسسات القطاع الخاص في دول المجلس بما يعمل على تعزيز قطاعات التنويع الاقتصادي. وأكد الاجتماع على التنسيق والتعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص، بما يعظم من مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ويفتح مجالات التعاون وتنمية أعمال القطاع الخاص على المستوى الإقليمي والعالمي.

كما شارك سعادته ووفد الغرفة في الاجتماع التشاوري الثاني عشر لوزراء التجارة والصناعة ورؤساء اتحادات وغرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي ناقش مستجدات نظام مركز التحكيم التجاري، ومشاركة دول المجلس في الفعاليات الخليجية والدولية، والإطار التشريعي الإلزامي الموحد للتجارة الإلكترونية والرقمية بدول المجلس، بالإضافة إلى مستجدات القوانين التجارية لدول المجلس، والاطلاع على مستجدات مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع الدول والتكتلات الدولية، ومستجدات معالجة التجارة البينية بين دول المجلس.

وثمن سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس على حرص أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي - حفظهم الله ورعاهم - على دعم التشاور والتنسيق مع القطاع الخاص الخليجي في تنفيذ رؤى وتطلعات برامج التنمية والتكامل الاقتصادي. وأكد سعادته التزام القطاع الخاص الخليجي بتقديم الدعم اللامحدود للتوجهات والسياسات التنموية الحكيمة التي تنتهجها الحكومات الخليجية الموقرة في قيادة دفة برامج التنمية ونجاحها في الحفاظ على استقرار تنفيذ هذه البرامج ومواصلة النمو الاقتصادي وسط المتغيرات والتطورات الجيوسياسية، حيث يتوقع البنك الدولي تحقيق نسبة نمو ٣٪ عام ٢٠٢٤ و ٤،٧٪ عام ٢٠٢٥، وذلك ليس بفضل إيرادات النفط فقط، بل الزخم القوي للاقتصاد غير النفطي، والذي يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسيا فيه. وقال سعادته إنه من المهم التركيز على أولويات المواضيع التي تحقق أكبر منفعة للقطاع الخاص و للاقتصادات الخليجية في هذه المرحلة، وخاصة معالجة التحديات المتعلقة بالتجارة البينية والاتفاق على تعيين القيمة المضافة وإشراك القطاع الخاص بشكل فعال في القضايا الهامة ذات الشأن الاقتصادي والتكامل بين الاستراتيجيات الخليجية في القطاع الصناعي والتعديني والنقل والخدمات اللوجستية والتنسيق والتشاور في القرارات التي تؤثر على القطاع الخاص. كما أكد على قيام القطاع الخاص الخليجي بتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه في تنفيذ برامج التنمية وتحقيق التنمية المستدامة وحماية الاقتصاد والأسواق المحلية وتوفير الوظائف واستقطاب الاستثمارات والدخول كشريك أساسي في كافة المشاريع التنموية لكي يصبح القطاع الخاص رائدا في الدفع بعجلة الرفاه والازدهار لأوطاننا ومجتمعاتنا.

شهد لقاءات ثنائية وناقش أهم الفرص الاستثمارية المتاحة

منتدى الأعمال العُماني الإسباني يبحث تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية

شاركت سلطنة عُمان ممثلة بوفد غرفة تجارة وصناعة عُمان في منتدى الأعمال العُماني الإسباني الذي استضافته غرفة التجارة الإسبانية في العاصمة الإسبانية مدريد، بمشاركة عدد من الشركات الإسبانية في مختلف القطاعات الاقتصادية. ترأس الوفد المهندس حسين بن حسن عبدالحسين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان.

وأوضح سعادة السفير عمر بن سعيد الكثيري سفير سلطنة عُمان المعتمد لدى مملكة إسبانيا أنه يسعى من خلال العمل الدبلوماسي إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان ومملكة إسبانيا؛ عبر عقد عدد من اللقاءات مع غرفة التجارة الإسبانية وعدد من المسؤولين في الحكومة الإسبانية حول سبل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين؛ ما يعكس الأهداف المشتركة في أهمية المضي قدمًا في إيجاد الفرص التجارية والاستثمارية في السنوات القادمة.

من جانبه أكد خايمي مونتالفو المدير الدولي في غرفة التجارة الإسبانية على أهمية المنتدى في استعراض الفرص والإمكانات لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين عبر التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، معربًا عن أمله في أن يحقق المنتدى أهدافه عبر التواصل الفعال وعقد شراكات تجارية بين رجال الأعمال في البلدين.

وأوضح المهندس حسين بن حسن عبدالحسين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان أن هذه الزيارة تأتي لدعم القطاع الخاص لتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي، واستكشاف الفرص التجارية في السوق الإسباني، وربط الشركات التجارية العمانية بنظرائها الإسبانية.

وقال إن مشاركة الغرفة في المنتدى جاءت عبر وفد تجاري متخصص في مجالات الأمن الغذائي والصحة والصناعة وممثلين من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتعريف بالفرص والمناخ الاستثماري في سلطنة عُمان، متطلعا إلى زيارة عدد من الشركات الإسبانية في مدينتي مدريد وبرشلونة وذلك لاستكشاف فرص التعاون وإمكانية إيجاد شراكات تجارية، إضاف إلى تبادل الخبرات والتجارب بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدين الصديقين، معربا عن أمله أن يسهم المنتدى وما يصاحبه من لقاءات ثنائية بين التجار العمانيين ونظرائهم الإسبان في فتح آفاق جديدة لزيادة التبادل التجاري بين البلدين في مختلف القطاعات الاقتصادية.

من جانبه قدم محمد اللواتي من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ورقة عمل حول البيئة الاستثمارية في سلطنة عمان وأبرز الفرص المتاحة ، فيما أوضح الجانب الإسباني الجهود التي تبذلها المؤسسات الحكومية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية والدبلوماسية الاقتصادية إضافة إلى النشاط التجاري لاسبانيا في الشرق الأوسط، قدمها ممثلون من وزارة الخارجية ووزارة التجارة بمملكة إسبانيا، وقدمت غرفة التجارة الإسبانية أيضا لمحة عن الفرص التجارية في إسبانيا وآلية عمل الغرف التجارية في مملكة إسبانيا.

وجرى خلال المنتدى التعريف بالشركات العمانية المشاركة في الوفد والفرص التجارية التي يتطلع أعضاء الوفد لاستكشافها في السوق الإسباني، كما عُقد على هامش اللقاء عدد من اللقاءات الثنائية بين الشركات والمؤسسات الاسبانية وأعضاء الوفد، ناقش فيها الجانبان أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الخاص العماني والإسباني.

كما شاركت الوفد في منتدى الأعمال في غرفة تجارة برشلونة الذي استعرض الفرص المتاحة لتعزيز العلاقات الثنائية بين غرفة تجارة وصناعة عمان وغرفة تجارة برشلونة وأهمية عمل الشركات التجارية معا من أجل خلق الفرص التجارية والاستثمارية وتعزيز التبادل التجاري.

شهدت المشاركة لقاءات لاستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة

الغرفة تشارك في المعرض التجاري الإندونيسي

شاركت غرفة تجارة وصناعة عُمان في أعمال المعرض التجاري الإندونيسي "تراید إكسبو ٣٩" الذي أقيم بالعاصمة الإندونيسية جاكرتا، ويمثل منصة دولية تجمع العديد من الشركات والمستثمرين من مختلف دول العالم؛ ما يعزز العلاقات التجارية وزيادة فرص التعاون بين الدول المشاركة.

ترأس وفد الغرفة المهندس حمود بن سالم السعدي، النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، وذلك بحضور سعادة السفير الشيخ محمد بن أحمد الشنفري، سفير سلطنة عُمان المعتمد لدى جمهورية إندونيسيا، إلى جانب عضوية ٢٦ عضوا من مجلس إدارة الغرفة ورؤساء وأعضاء اللجان القطاعية.

وتم على هامش المشاركة في أعمال المعرض، عقد لقاءً ثنائيًا بين غرفة تجارة وصناعة عُمان ونظيرتها الإندونيسية بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية إندونيسيا واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات؛ في إطار الجهود المبذولة لتعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين ودفع عجلة التعاون بين الشركات والمؤسسات الاقتصادية.

وجرى خلال اللقاء تقديم عرض مرئي حول الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات متعددة بما في ذلك الصناعات التحويلية واللوجستية والصناعات الغذائية والدوائية إضافة إلى مجموعة من الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب في سلطنة عُمان لاسيما في مدينة خزائن الاقتصادية

التي تعد كوجهة استثمارية جاذبة.

كما قام وفد من الغرفة برئاسة أنور بن حمد السناني، رئيس مجلس إدارة فرع الغرفة بمحافظة جنوب الشرقية، بزيارة مصنع باناسونيك في جاكرتا، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين سلطنة عمان وجمهورية إندونيسيا. تأتي هذه الزيارة في إطار جهود الغرفة لتعميق العلاقات التجارية بين البلدين واستكشاف فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.

وخلال الزيارة، استعرض مصنع باناسونيك أنشطة الشركة في مجال التصنيع، حيث قدم المسؤولون في المصنع عرضًا شاملًا حول أهم الإنجازات المتحققة وخطوط الإنتاج المتنوعة التي تميز الشركة. كما اطلع أعضاء الوفد على أقسام المصنع المختلفة، مما أتاح لهم فرصة التعرف على آليات العمل وأنواع المنتجات التي تنتجها باناسونيك.

وأوضح أنور السناني بأن باناسونيك تعد واحدة من الشركات العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا، مشيرًا إلى أن منتجاتها تتواجد في مختلف الأسواق العالمية. وأوضح أن هذه الزيارة تعكس حرص الغرفة على نقل الخبرات والتجارب إلى رجال الأعمال العمانيين، مما يساهم في فتح آفاق جديدة للاستثمار المشترك بين عمان وإندونيسيا.

كما أكد السناني على أهمية هذه الزيارة وما سبقها من لقاءات، حيث تسهم في ترسيخ علاقات اقتصادية أعمق بين سلطنة عمان وجمهورية إندونيسيا، وتعزز التعاون في مختلف القطاعات. وأشار إلى القطاعات الحيوية التي يمكن أن تُسهم فيها الشراكة بين البلدين، بما في ذلك الأمن الغذائي، التكنولوجيا، الصناعات الثقيلة، الطاقة المتجددة، والتصنيع.

وفي ختام الزيارة، أعرب السناني عن أمله في أن تثمر هذه الجهود عن نتائج إيجابية تُسهم في تعزيز التجارة والاستثمار، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين ويعزز التنمية الاقتصادية المستدامة. كما دعا رجال الأعمال العمانيين إلى استغلال هذه الفرص لتعزيز تواجدهم في الأسواق الإندونيسية.

استضاف نسخته السادسة فرع الغرفة بشمال الباطنة

منتدى صاحبات الأعمال الخليجيات يؤكد على أهمية تشجيع الابتكار والشراكات

رعت صاحبة السمو السيدة ميان بنت شهاب آل سعيد، افتتاح فعاليات المنتدى السادس لصاحبات الأعمال الخليجيات والذي استضافته ولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة، تحت شعار "رائدات بالفكر.. مُلهمات بالفعل"؛ حيث استقطب المنتدى نخبة من صاحبات الأعمال من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب شخصيات قيادية في مجال ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي.

ويُعدّ المنتدى، الذي نظمه فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان بمحافظة شمال الباطنة بالتعاون مع اتحاد الغرف الخليجية، محطةً مهمةً لتعزيز مسيرة المرأة الخليجية في قطاع الأعمال، وإبراز إسهاماتها في التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأكد سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان رئيس اتحاد الغرف الخليجية، أهمية المنتدى كمنصة لتبادل الخبرات والمعارف بين رائدات الأعمال الخليجيات، وقال سعادته نسعى من خلال هذا المنتدى على دعم وتمكين صاحبات ورائدات الأعمال، ورفع الوعي بالابتكار والتقنيات الحديثة؛ كالتكنولوجيا والتسويق الرقمي، فضلًا عن توعيتهن نحو خلق علامات تجارية خليجية رائدة، وعقد حلقات عمل متخصصة لتطوير قدراتهن بما يساهم في رفع قدراتهن الاستثمارية. وأشار سعادته إلى أن انعقاد هذا المنتدى يواكب ما تشهده المرحلة من تطور مطرد في التشريعات والأنظمة الداعمة لنمو الاستثمارات التي تقوم بها المرأة في دول الخليج، فضلًا عن الحوافز والممكنات المقدمة لهن، وقد انعكس ذلك على ارتفاع عدد السجلات التجارية المملوكة لصاحبات الأعمال الخليجيات؛ حيث ارتفعت نسبة تملكهن للسجلات التجارية لتصل نحو ٤٠٪ من إجمالي عدد السجلات التجارية.

من جانبه، أكد المهندس سعيد بن علي العبري عضو مجلس إدارة الغرفة ورئيس مجلس إدارة فرع الغرفة بمحافظة شمال الباطنة، أهمية استضافة المنتدى في صحار، مُشيرًا إلى أن ذلك يأتي في إطار جهود الغرفة لتعزيز اللامركزية وتنمية المحافظات، وتسليط الضوء على الإمكانات الاقتصادية والاستثمارية التي تزخر بها محافظة شمال الباطنة. وأشار العبري إلى أن المنتدى يُمثل فرصة مهمة للترويج للفرص الاستثمارية في المحافظة بشكل خاص والسلطنة عموما، وجذب المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات.

وسلط المنتدى الضوء على العديد من المحاور الأساسية، منها تمكين المرأة اقتصاديًا عبر مناقشة التغيرات في الاقتصاد الخليجي والحوافز والمبادرات الموجهة نحو تمكين المرأة اقتصاديًا، والابتكار والتقنية من خلال استعراض أثر الابتكار والتقنيات الحديثة في دعم استثمارات صاحبات الأعمال، إضافة إلى دور الغرف الخليجية في تشجيع إقامة الشراكات وخلق العلامات التجارية الخليجية بهدف التوسع في المشاريع محليًا ودوليًا، وسيتناول المنتدى في محور خاص قضايا الاستدامة والمسؤولية المجتمعية عبر تسليط الضوء على أهمية دمج مفاهيم المسؤولية المجتمعية والبيئية والاستدامة في استراتيجيات الشركات.

وشدد المنتدى على ضرورة توفير بيئة داعمة لريادة الأعمال النسائية من خلال تشجيع الابتكار، وتسهيل الوصول إلى فرص التمويل والشراكات المثمرة، وتعزيز المهارات القيادية لدى صاحبات الأعمال في مجال التكنولوجيا الحديثة وإدارة الأعمال، مع التركيز على أهمية تحقيق التوازن بين المسؤوليات المهنية والحياة الشخصية.

وشهد اليوم الثاني من المنتدى توقيع مذكرة تفاهم بين شركتين من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، حيث وقعت المذكرة بين مجموعة الحذيفة، ممثلة بصاحبة الأعمال العمانية وردة المنجي، وشركة كلير فيجن (الرؤية النافذة)، ممثلة بصاحبة الأعمال السعودية سلافة جبرتي، المؤسس والرئيس التنفيذي ورئيس لجنة الاقتصاد الرقمي غرفة التجارة الدولية السعودية. وتهدف المذكرة إلى التوسع والتكامل في خدمات الشركتين بين الدولتين في مجال الحلول المتكاملة لتقنية المعلومات والتحول الرقمي.

برنامج "المدير المالي العماني" يبحث تعزيز الكفاءات المالية والإدارية

انطلق مؤخرا برنامج "المدير المالي العماني" في كلية البيان بولاية بركاء، بحضور عدد من المتخصصين والمهتمين بالمجال المالي. يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بأحدث الاستراتيجيات المالية المبتكرة، لتمكينهم من تعزيز نمو مؤسساتهم وتحسين أدائها المالي والإداري. يمتد البرنامج على مدى ثمانية أسابيع، حيث تُعقد جلسة أسبوعية كل يوم سبت، مما يوفر للمشاركين فرصة لتعميق مهاراتهم وفهمهم في مختلف مجالات الإدارة المالية.

وأشار المهندس حمود بن سالم السعدي، النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان ورئيس مجلس إدارة فرع الغرفة بمحافظة جنوب الباطنة، إلى أن البرنامج يمثل فرصة هامة لتأهيل قادة ماليين قادرين على مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة. وأضاف أن البرنامج سيساهم في تطوير المهارات المالية والإدارية للمشاركين، مما سيعزز الأداء المؤسسي والقدرة التنافسية للقطاع المالي.

كما تناول المحاضر خلال الجلسة محور "دور المدير المالي العصري"، موضحًا أهمية الدور الاستراتيجي الذي يلعبه المدير المالي في قيادة التحول داخل المؤسسات، وتحقيق التوازن بين الأداء المالي وغير المالي، وتقديم تحليلات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات. وشدد على أهمية تطوير مهارات القيادة وبناء فرق عمل فعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

يُعتبر برنامج "المدير المالي العماني" أحد البرامج الرائدة في مجال تطوير الكفاءات المالية، حيث يهدف إلى تزويد المشاركين بالأدوات والاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع التحديات المالية المعاصرة في بيئة الأعمال. ويساهم البرنامج في تعزيز قدرة المشاركين على تطبيق أفضل الممارسات المالية والإدارية، مما يمكّنهم من اتخاذ قرارات استراتيجية تسهم في رفع كفاءة مؤسساتهم وتحقيق أهداف النمو المستدام. كما يلعب البرنامج دورًا مهمًا في إعداد قادة ماليين مؤهلين قادرين على تعزيز القدرة التنافسية للقطاع المالي في سلطنة عمان، بما يتماشى مع توجهات رؤية عمان ٢٠٤٠.

ندوة بمقر فرع جنوب الباطنة تناقش تحديات المدارس الخاصة وتستعرض الفرص

أقيمت بمقر فرع غرفة تجارة وصناعة عمان في محافظة جنوب الباطنة بولاية الرستاق ندوة "مدارسنا الخاصة: آفاق متجددة" تحت رعاية صاحبة السمو السيدة حجيجة بنت جيفر آل سعيد.. هدفت الندوة إلى مناقشة التحديات التي تواجه المدارس الخاصة واستعراض الفرص المتاحة لتحسين الأداء التعليمي وتعزيز الشراكة مع المؤسسات الحكومية.

وفي كلمته خلال الندوة، أشار المهندس حمود بن سالم السعدي، النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان ورئيس مجلس إدارة فرع الغرفة بمحافظة جنوب الباطنة، إلى أن تحسين جودة التعليم الخاص يتطلب التركيز على الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة.

وأكد السعدي على ضرورة تعزيز التعاون والشراكة مع الجهات الحكومية لضمان تحقيق تطور مستدام ورفع جودة العملية التعليمية، بما يساهم في التغلب على التحديات التي تواجه المدارس الخاصة وتقديم تعليم متميز يواكب متطلبات سوق العمل.

كما قدمت رحمة بنت خلفان الهاشمية، رئيسة لجنة التعليم والابتكار بفرع الغرفة، ورقة عمل تناولت فيها أبرز جهود اللجنة، مع التركيز على تطوير سياسات تعليمية تدعم الابتكار وتلبي احتياجات السوق، وتشجيع البحث

العلمي والمبادرات الابتكارية التي تسهم في التنمية الاقتصادية.

وتناول الدكتور حمد بن عبدالله البوسعيدي، رئيس قسم التراخيص بدائرة المدارس الخاصة في مديرية التربية والتعليم بمحافظة جنوب الباطنة، في ورقته جهود تقنين ظاهرة تقديم خدمات التعليم المبكر في المنازل بدون ترخيص، مشددًا على أهمية ضمان جودة التعليم في المؤسسات التعليمية المرخصة.

واستعرضت شادية بنت خليفة البدرية، فني حاسب آلي بالمديرية العامة للعمل في محافظة جنوب الباطنة، قانون العمل في المدارس الخاصة، مشيرة إلى عقود العمل الفردية والمؤقتة ودور المبادرات الحكومية في دعم أجور العاملين في القطاع الخاص.

واختتم صالح بن خميس اليحمدي، تنفيذي خدمات المتعاملين بدائرة الحماية الاجتماعية، الندوة بتقديم ورقة عمل حول قانون الحماية الاجتماعية، مسلطًا الضوء على الفوائد والمنافع التي يقدمها القانون للعاملين في المدارس الخاصة، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية وبرامج دعم الدخل.

تعد هذه الندوة جزءًا من جهود مستمرة لتعزيز قطاع التعليم الخاص وتطويره بما يواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة.

الغرفة

مجلة اقتصادية شاملة تصدر عن غرفة تجارة وصناعة عُمان

عزز ظهور علامتك التجارية مع أبرز المجلات الاقتصادية في سلطنة عُمان

يتيح لك الإعلان في مجلة الغرفة - الصادرة عن غرفة تجارة وصناعة عُمان - الوصول إلى شرائح واسعة من الجمهور في مختلف محافظات سلطنة عُمان وخارجها.

للإعلان في المجلة ومزيد من المعلومات..

+ 968 99458958

fareeda@umsoman.com

غرفة تجارة وصناعة عُمان
OMAN CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

OmanChamber

استدامة الشركات العائلية

ناصر الحارثي
اخصائي أول إعلام وتواصل
غرفة تجارة وصناعة عُمان

تعد الشركات العائلية أحد الركائز الأساسية في كل أسواق دول العالم، حيث تنطلق الشركات من مشاريع وأنشطة تجارية عائلة وثم تتوسع على حسب مرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات في الأسواق العالمية، لتصبح بعض هذه الشركات جزءًا أساسيًا من الاقتصاد العالمي ومن أهم النماذج العالمية شركة وال مارت والتي انتقلت من متجر صغير إلى أكبر متجر تجزئة في العالم، و سامسونج والتي بدأت أيضا كمتجر صغير للمواد الغذائية لتصبح قوة عالمية في مجال الإلكترونيات والقائمة تطول، وعلى الرغم من تفاوت تعريف وتصنيف الشركات العائلية إلا أنه وصف عام يطلق على الشركات التي تستحوذ فيه العائلات على نسبة كبيرة من ملكية الشركة، وإذا نظرنا إلى واقعنا المحلي نجد أن الشركات العائلية تستحوذ على حصة كبيرة من السوق، إذ يشير أحد الخبراء الاقتصاديين أن قطاع الشركات العائلية في الشرق الأوسط يشارك بـ ٦٠٪ من الدخل القومي غير النفطي، ويؤمن ٨٠٪ من فرص العمل في المنطقة، كما أشار تقرير آخر نشر في عام ٢٠٢١ بأن ٥ شركات عمانية عائلية هي من أقوى ١٠٠ شركة عائلية عربية وهذا ما يعكس التأثير الكبير للشركات العائلية على الاقتصاد العماني.

لا تزال تجربة الشركات العائلية العمانية صغيرة نظرا إلى عمرها القصير مقارنة بالشركات العالمية لذا تواجه هذه الشركات تحديات كبيرة قد تؤدي إلى تفكك بعضها، إذ تشير الدراسات إلى أن الشركات العائلية غالبًا ما تتفكك بعد الجيل الثالث، ويعود ذلك إلى عوامل متعددة تتركز أغلبها في توزيع الأدوار وتحديات الانتقال بين الأجيال، فهناك نحو ٣٠٪ من الشركات العائلية تصل إلى الجيل الثاني، بينما لا يتجاوز ١٢٪ منها للجيل الثالث، وفي هذا المقال سيتم الإشارة إلى تحديات الشركات العائلية والحلول المقترحة:

أحقية المنصب: عند انتقال إدارة الشركة من الجيل الثاني أو الثالث، يبدأ التنافس بين أفراد العائلة على السلطة وأحقية تولي القيادة، لذلك لا بد من وضع نظام واضح لتوزيع الأدوار وفقًا للكفاءة، واعتماد سياسة عامة تشجع النقاش وتقديم الشكاوى بطريقة شفافة وعادلة.

التوظيف من داخل العائلة: تقتصر الكثير من الشركات على التوظيف من أفراد العائلة، الأمر الذي يقلل من قدرة الاستعانة بالمواهب الموجودة في السوق ويقلل التنافسية، ويؤدي إلى التمييز في مسارات الترقي الوظيفي داخل الشركة.

صعوبة الفصل بين الشركة والأسرة: يؤثر الخلط بين العلاقات الأسرية وعلاقات الشركة على بيئة العمل وقراراتها، لذلك من الأهمية بمكان ووضع حدود واضحة بين مهام الشركة و الأسرة.

الفجوة بين الأجيال: يميل عادة الجيل الأول إلى السيطرة المحكمة على كل تفاصيل عمل الشركة حيث أنه عمل على بناء الشركة خطوة بخطوة، بينما يسعى الجيل الجديد للتغيير في مسار الشركة باتجاه مستجدات السوق مما قد يؤدي إلى خلق صراعات وتباين في الرؤى والاستراتيجيات، ولحل هذه المشكلة الجوهرية تؤسس الشركة استراتيجية محددة المعالم ، كما تعمل داخليا على تعزيز التعاون بين الأجيال من خلال إشراكهم في مجالس الإدارة بالإضافة إلى تحديد أدوار تلائم مهارات كل جيل مع تشجيع الأفكار الجديدة.

الرغبة في الاستقلالية: يسعى بعض الأفراد في الشركة العائلية إلى القفز من السفينة الضخمة واستقلال زورق خاص بهم، معتبرين الإرث العائلي مقيدا لطموحاتهم في ريادة الأعمال والاستقلال خارج نطاق الشركة العائلية، وحتى تتجاوز الشركات هذا التحدي المكلف من ناحية خسارة الكوادر البشرية إلى الموازنة بين دعم الطموح وتشجيع الولاء، ووضع خطط توارث تعزز استمرارية الشركة، لذلك تدعم الشركات توجهات الشباب في تنفيذ مشاريع جانبية لفترة مؤقتة تصقل فيه مهاراتهم في ريادة الأعمال.

تمثل الحوكمة اليوم ضروة أساسية لضمان استمرار الشركات العائلية؛ فهي تضع أسسًا واضحة لإدارة الشركة وعمليات اتخاذ القرار، مما يقلل من التوترات المحتملة.

من أبرز الحلول التي تتبعها كل من الشركات والحكومات لدعم استمرارية الشركات العائلية هو الدفع لتحويلها إلى شركات مساهمة مدرجة في سوق الأسهم، وذلك لأنها تحقق عدة مكاسب في وقت واحد مثل المساهمة في توفير رأس مال إضافي ودعم النمو، والتقليل من فرص حدوث توترات داخلية نتيجة لوجود هياكل تنظيمية واضحة وحتى تتحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة لا بد من وجود خطة واضحة ومدعومة حكوميا ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في مسألة الميراث، وذلك لتمكين فصل الملكية عن الإدارة لضمان استدامة نموذجها التجاري.